مجلـــــة العلـــــوم التربـــــوية والدراســـــات الإنســـــانيــــة
ISSN: 2709-0302 (online)

Humanities and Educational Sciences Journal
ISSN: 2617-5908 (print)

علم التحريرات في ميزان ظاهرة الاختيار
دراسة وصفية تحليلية مقارنة(*)

د/ سلوى بنت أحمد محمد الحارثي
أستاذ القراءات المشارك قسم القراءات
كلية الشريعة - جامعة الطائف - السعودية

*) تاريخ تسليم البحث 8/10/2023 تاريخ قبوله للنشر 14/11/2023
*) موقع المجلة: http://hesj.org/ojs/index.php/hesj/index

علم التحريرات في ميزان ظاهرة الاختيار
دراسة وصفية تحليلية مقارنة

د/ سلوى بنت أحمد محمد الحارثي
أستاذ القراءات المشارك قسم القراءات
كلية الشريعة - جامعة الطائف - السعودية

الملخص

الحمد لله وكفى، وسلام على عبده المصطفى، وبعد:

فإن هذه البحث العلمي تطرق إلى موضوعات طالما أشغلت المتخصصين من أهل الفن، وتهيب منها المبتدؤون، وهي مسائل التحرير على الشاطبية والنشر وطيبته، والتحرير بمفهومه الحديث هو العمل على تمييز الروايات كل على حدة من طرقها الصحيحة، وعدم خلط الروايات هو عمدة عمل أهل التحرير.

وارتكزت في بحث مسائل علم التحرير واستظهار أصوله على عقد المقارنات بين مناهج المتقدمين ومناهج أهل التحرير بمفهومه الحديث من حيثيات عدة، كعقد مقارنة بين ظاهرة الاختيار، وأبجديات علم التحرير، ومقارنة بين معنى اختيار القراءة ومعنى تركيب القراءة، وعقد مقارنة بين أسباب منع المتقدمين للقراءة وأسباب منع أهل التحرير، وعقد مقارنة بين قبول المتقدمين لزيادات القصيد، والخروج عن الطريق وتصدي أئمة التحرير، وعقد مقارنة بين أحكام الفقهاء حول تركيب القراءات في القديم والحديث، ثم اختتمت بأثر علم التحرير على علوم القراءة.

وبحثت الدراسة عن زمن منشأ علم التحرير وأسباب نشوئه، وأصل الاعتبار فيه، وتطرقت لأسباب اختلاف أحكام المحررين واضطراب مناهجهم، وقدمت الدراسة كل ما يجلي حقيقة علم التحرير، ويكشف ملابساته، باستقصاء متعلق مسائله.

الكلمات المفتاحية: تحريرات – الاختيار – قراءات – الشاطبية – الطيبة.

Textual Editing in the Balance of Phenomenon of Choice A Descriptive Analytical Comparative Study

Dr. ALHARTHI, SALWA AHMED M
Associate Professor of Quranic Readings, Quranic Readings Department College of Sharia' - University of Taif

Abstract

All praise is due to Allah, and peace be upon His chosen servant:

This scientific research addresses topics that have long engaged specialists in this art while the beginners were afraid of it. These are the issues of editing according to Shatibiyyah and publication and its goodness. Editing in its modern sense is the work of distinguishing the narrations individually from their correct ways, and not mixing narrations is the main work of the editors. The study was based on examining the issues of the science of editing and highlighting its origins, on making comparisons between the curricula of the predecessors and the curricula of the scholars of editors in its modern sense, from several aspects, Such as making a comparison between the phenomenon of selection and the ABCs of the science of editing, comparison between the meaning of choosing the readings and the meaning of a composition of reading as well as drawing a comparison between the reasons for preventing the predecessors the reading and the reasons for preventing the Editorial people. and making a comparison between the ancient acceptance of the additions to the poetry, then departure from the path and opposition of the imams of editing, and he making a comparison between the rulings of the jurists on the composition of the readings in the ancient and the modern, then I concluded with the impact of the science of editing on the sciences of Quranic readings. The study investigated the time of origin of the science of editing, the reasons for its emergence, and the origin of consideration in it. It also addressed the reasons for the differences in the rulings of editors and the confusion of their methods. The study presented everything that clarifies the truth of the science of editing and reveals its circumstances, through an investigation related to its issues.

Keywords: Editing, Choice, Quranic Readings, Shatibiyya, goodness.

مقدمة البحث:

الحمد لله على ما أسبغ من نعمة ظاهرة وباطنة، وله الشكر على أن بلغنا من علوم كتابه ما نعده منهج حياة، ودستور نجاة، والصلاة على أشرف خلق الله، محمد صلى الله عليه وعلى آل بيته الأشراف وصحابته الأبرار صلاة دائمة إلى يوم الدين.

أما بعد:

إن علوم القراءة مهما بدت مسائلها توقيفية فإن ذلك ليس حادًا ولا مانعًا من استحداث العلوم التي تخدمها إما بتفريع أصولها، أو توسيع نطاقها، أو تقنين مسائلها، مع حفظ الأصول ورعاية الحدود، والإبداع في نطاق المسموح.

وكثير هي العلوم التي ساندت علم القراءة وساهمت في حفظه ونقله على أصح الوجوه وأحسنها، كعلم الجرح والتعديل، والناسخ والمنسوخ، والمقبول والمردود، والشاذ والفاذ، والمدرج والمفسر، ورسم المصحف ونقطه، وفواصل الآي، والعناية بابتدائه وانتهائه، وتفنيد الأسانيد عند تراكب وجوهه.

وإن من العلوم التي ساندت علم القراءة علم تحرير القراءات، وفروع التحرير كثيرة، ولكن المقصد في هذا الصدد ذلك العلم الذي يبحث عن مواطن خروج القراء عن أصولهم، وإدخال أسانيد غيرهم في نقلهم عنهم، وهذا هو التحرير الحديث بمفهومه العام غير أن هذا العلم جاءت تعقيبات المحررين فيه على كتب مخصوصة دون أن تعم كتب الفن.

فلأسباب خاصة، وتوافيق خفية، وبركات لأهل الولاية اشتهرت منظومة الإمام ابن الجزري التي وسمت بطيبة النشر، ومنظومة الإمام الشاطبي التي عرفت بالشاطبية، ولاتزال إلى اليوم العمدة في الفن والمرجعية لأهل التخصص، لم يزحزح مكانتاها إمام، ولم يزاحم كتابيهما كتاب، حيث أصبحت هي محل إجماع الأمة على صحتيهما.

ولما كانت محل إجماع المتقدمين والمتأخرين خصت دون غيرها بعمل التحرير بمفهومه الحديث حيث صُدِّرَتْ على بعض طرقهما أحكامًا فيما يجوز ويمنع من الوجوه، وقد كان المدخل إلى هذه الكتب خروجهما في بعض المواضع عن أصل كتبهم بزيادة أو نقصان، فكما هو شائع عند أهل الفن وذائع أن الأصل الذي اعتمد عليه الشاطبي في منظومته الشهيرة تيسير الداني في القراءات السبع[1]، وانتقى ابن الجزري سبعة وخمسون مؤلفًا عدها أصولًا لنشره[2]، فكان هذا الخروج على تلك الكتب محل التحرير عند المتقدمين والمتأخرين.

ولا يزال علم التحرير بمفهومه الحديث مشكلًا على طلاب العلم، ووجه الإشكال فيه أنه زاد علم القراءة تعقيدًا، فلم يعد حفظ المنظومات المشتهرة كافيًا في ضبط القراءة، حيث يستلزم الأمر الرجوع لكتب أهل التحرير، للنظر في تخريج طرقها، ومعرفة الجائز والممنوع منها، من باب التحرز للقراءة والاحتياط لها.

وأهل التخصص على مواقف من هذه الكتب، بين متهيب منها لثقل مادتها العلمية وتعسر مسائلها، وتعارض أحكامها، وبين مهتم لها باحث فيها، حريص على محاكاة الكمال بالاستزادة منها، والفوز بدررها، مما يعني أن مآل الأمر فيه عند الفريقين راجع إلى تفاوت القدرات، بينما هناك فريق معرض عنه بالكلية لا لصعوبته وإنما لعدم

(١) حرز الأماني ص٦.

(٢) النشر ١/٣٧٩-٣٨١.

أهميته، إذ القراءات في تلك الكتب المحررة محكوم عليها بالصحة ومجمع عليها من قِبَل سلف الأمة، فلا يرى فائدة ولا قيمة معتبرة من ذلك التحقيق والتحرير بمفهومه الحديث.

ونتيجة حتمية لهذه التوجهات وردات الفعل تجاهها استلزم الأمر تجلية الخلاف وطرحه على الطاولة لبحث حقيقته، إذ الغموض في مشروعية هذا العلم هو محل الإشكال والقضية المتلازمة التي اختلفت على أثرها التصورات، وبلا أدنى شك فإن التعقيد والغموض من سمات هذا العلم لقلة طلابه وندرة خادميه في القسم النظري على وجه الخصوص، وإلا ما كان متعلقًا بالرواية فإنه مخدوم أيما خدمة، ومن هنا أتت أهمية هذه الدراسة.

أهمية البحث وأسباب اختياره:

علم التحريرات من العلوم التي لا تزال محل نزاع وتهيب المشتغلين بعلم القراءات، للغموض الذي يحيط به حول منشأه وأصل الاعتبار فيه من جانب، وتعقد مسائلة التي تعيق الإحاطة به وضبط مسائله من جانب آخر، فكان تناول هذه المسألة بالبحث والتحليل والتحرير ثغرة لم تخدم حسب علمي واطلاعي من قبل الباحثين، والله تعالى أعلم.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث حول النزاع بين المناضلين لصالح علم التحرير، وبين من لا يعده من أصل العلوم، الأمر الذي حير المبتدئين في طلب علم القراءات من اعتبار علم التحريرات من العلوم التي تضبط مسار الرواية أم علم تكميلي يمكن الاستغناء عنه.

أهداف البحث:

- التعرف على زمن نشأة علم التحرير وتتبع تاريخه.
- الحيازة على التأصيل العلمي لعلم التحرير.
- استظهار سبب الاختلاف حول اعتبار علم التحرير من عدمه.
- الوصول للقيمة الحقيقية لعلم التحرير، وحل خلاف المتنازعين فيه.
- كشف اللبس عن متعلقات مسائل التحرير.

الدراسات السابقة:

حسب اطلاعي فقد كانت هناك جهود واضحة من الدكتور سامي عبد الشكور حيال تتبع مسائل التحرير على الشاطبية والنشر وطيبته، حيث طرق مسائله في عدد من الأبحاث المحكمة:

- ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للإمام الداني.
- التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع.
- التحريرات على طيبة النشر بين الرواية والاجتهاد.
- أصول النشر وطرقه وأثرها في التحريرات.

وقد استفاد البحث من هذه الدراسات حول ما يتعلق باضطراب مناهج المحررين، وسبب نشأة العلم، واستفاد البحث أيضًا من الأمثلة التي ساقها الدكتور حيث تتبع مواضع اختلاف المحررين الذي كشف فيه عن اضطراب مناهجهم وعول على أسباب تناقض أحكامهم بفهم فريد، وجهد منقطع النظير.

وعليه فإن هذه البحث يتقاطع مع هذه الدراسات حول بعض موضوعات البحث التي سيقت للتدليل على الاضطراب أو بيان الأسباب، مع اختلاف في منهجيات البحث، ومقاصده، حيث استقرأ أحكام كتب التحرير، وراجع مضانها، وبحث في أسبابها، ودوَّن تحليلاته على كل موضع من مواضع التحرير.

ويتجه هذا البحث إلى معالجة علم التحرير من خلال تاريخ الرواية، والربط بين أحكام المتقدم والمتأخر، حيث قام على عقد المقارنات بين مناهج المتقدمين ومناهج المتأخرين من خلال عرض علم التحرير على أمور مسلمة في الفن كظاهرة الاختيار، والأصول المعتبرة عند أهل الفن في قبول القراءة والمنع منها، وطرق ما يتعلق بالتحرير من مسائل وأحكام في القديم والحديث، وسوق مناهج الأئمة فيها لعقد المقارنات والمفارقات، إلى جانب التحليلات التي زاد بها البحث في الموضوعات المشتركة.

منهج البحث:

إن البحث يهدف إلى فهم ماضي القراءة لإظهار أثر ذلك على حاضر الرواية ومستقبلها، فكان العرض التاريخي، والمنهج المقارن عمدة في هذا البحث، إضافة إلى المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، والمنهج الوصفي التي لا تستغن عنه الكثير من الدراسات.

خطة البحث:

اشتمل هذا البحث على مقدمة، وستة مباحث، وخاتمة، وفهرسين، وهي على النحو التالي:

المقدمة: وأذكر فيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهجه، ثم ستة مباحث:

المبحث الأول: عقد مقارنة بين ظاهرة الاختيار وبين علم تحرير القراءة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: معنى الاختيار مضاد لمعنى التحرير.

المطلب الثاني: اختيار القراءة عرف إقرائي لدى المتقدمين، وتركيب عند المتأخرين.

المبحث الثاني: عقد مقارنة بين تحرير المتقدمين وتحرير المتأخرين وأسبابهم في رد القراءة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الفرق بين تحرير المتقدمين قبل الإمام ابن الجزري وتحرير المتأخرين بعد الإمام ابن الجزري.

المطلب الثاني: الفرق بين أسباب منع المتقدمين للقراءة وأسباب منع أهل التحرير.

المبحث الثالث: رأي أهل العلم قديمًا وحديثًا في مسائل تركيب القراءات وخلط الروايات.

المبحث الرابع: اختلاف مدارس التحرير، واضطراب مناهجهم.

المبحث الخامس: منشأ علم التحرير بمفهومه الحديث.

المبحث السادس: رأي الباحث.

الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث.

ثم **فهرسين:** فهرس لمصادر البحث، وفهرس لموضوعات البحث.

وصلى الله وبارك على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

المبحث الأول: عقد مقارنة بين ظاهرة الاختيار وبين علم تحرير القراءة

المطلب الأول: معنى الاختيار مضاد لمعنى التحرير:

أولًا: معنى الاختيار

الاختيار في اللغة مصدر من الفعل الخماسي اختار يختار اختيارًا، وتدور معانيه حول الاصطفاء، والانتقاء، والتفضيل(١)، وكلها في مقام واحد حين يكون المراد من اللفظ دلالته على أخذ ما يراه خير، لذلك قد تحمل في الغالب على الترادف.

ويفترق عنها الاختيار حينما يكون في مقابلة الإكراه، يقول الراغب: "والاختيار في عرف المتكلمين يقال لكل فعل يفعله الإنسان لا على سبيل الإكراه"(٢).

أما الاختيار في عرف القراء فهو امتداد للمعاني اللغوية الآنفة الذكر، ويأخذ معنى خاصًا منبثقًا من خصوصية العلم، ولم يتبلور في تعريف اصطلاحي إلا في القرون المتأخرة كحال غيره من المصطلحات التي لم تتبلور إلا بعد انقسام العلوم وتأصيل مسائلها.

وبالرغم من أن الاختيار كان ظاهرة عمت مجالس الإقراء، وشاعت في الوسط العلمي وذاعت، والقاعدة تقول إن المعروف لا يعرف، لكنا نجد الكلام عنه في كتب المتقدمين في عرض الكلام تابعا لمناسبة تبعث ذكره، والحمد لله لم نعدم كيفيته ولا الإحاطة بضوابطه وأحكامه.

فهذا الإمام مكي يعول على سبب اشتهار السبعة دون من هو فوقهم، فيقول: "وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا على جماعة وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره، وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه، والعامة عندهم ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة، فذلك عندهم حجة قوية، يوجب الاختيار"(٣).

ويبين القرطبي وجه نسبة القراءات المشتهرة إلى القراء: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة، وأقرأ به، واشتهر عنه، وعرف به، ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختيار الآخر، ولا أنكره، بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران أو أكثر، وكل صحيح"(٤).

ويشرح الإمام ابن الجزري معنى إضافة الحروف إلى القراء: "وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها: أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد"(٥).

---

(١) ينظر معجم اللغة المعاصرة ٧١١/١.

(٢) المفردات في غريب القرآن ص٣٠٢.

(٣) الإبانة ص٨٩.

(٤) تفسير القرطبي ٤٦/١.

(٥) النشر ٥٢/١.

وكل ذلك يُفهم معنى الاختيار عند الأوائل، ويبين مصـــدره وحدوده وضـــوابطه، لحين تشـــكله في معنى اصطلاحي على أيدي جماعة من المتأخرين.

ويفضـــل الباحث أن يضـــع للاختيار تعريفًا ينأى به عن إشـــكالات كتب المتأخرين في ظل التيارات الفكرية المعاصرة[١]، وإلا فالتعريفات المعاصرة كثيرة، ولم تعدم علوم القراءة من الاهتمام، فيقول:

الاختيار في اصـــطلاح القراء: "هو أن يعمد القارئ إلى انتقاء أحرف من بين الأحرف التي تلقاها بإســـناد صـحيح عن شـيوخه، فيأخذ من ذاك حرف، ومن ذاك حرف، لعلة ما؛ تجعل من ذلك الحرف هو المفضـل عنده، فيؤلف قراءة يلتزم بها وتعرف به، وتنســـب إليه، وتؤخذ عنه، فيُجرَّد له طريقًا في الرواية إن كان ممن تصـــدر للقراءة والإقراء".

ثانيًا: معنى التحرير

التحرير لغة من الفعل حرَّر يحرر تحريرًا، ومنه قول الحق على لســـان أم مريم عليهما الســـلام: (رب إني نذرت لك ما في بطني محررا[٢]، أي مخلَّصا[٣]... ويحمل دلالات لغوية كثر، فمعنى حرر العبد أعتقه، حرر الكتاب أصلحه وجود خطَّه، حرر الرســـالة كتبها وأقام حروفها، وحرر النظام جعله أكثر حرية وأقل التزاما، حرر الشـــرطي مخالفة لقائد السيارة أي كتب محضرًا بالحادثة، وتحرير القضية إزالة الملابسات عنها[٤].

وكلها تدل على تحسين الأمر والارتقاء به لحال أحسن مما كان عليه، وكذلك علم التحرير في الاصطلاح فإنه يستمد معناه من معنيان من المعاني اللغوية: الأول إزالة اللبس، والثاني: الاصلاح والتقويم، حيث يقوم على دراسة طرق القراءة وأســـانيدها فيخلص كل طريق من خلط الروايات، ويمنع من تركيب القراءات على بعض بهدف تجريد الطرق إلى اختيارات الأئمة العشرة.

وأجمع ما قيل في تعريف هذا العلم من حيث الاصـــطلاح، ما قاله الإمام المتولي (ت:١٣١٣هـــ): "تخليص الأوجه من التركيب"[٥].

ويقول الشيخ عبد الرزاق موسى (ولد سنة ١٣٥٣هـ) تعقيبًا على قول الجمزوري: "تنقيح القراءة وتهذيبها من أي خطأ أو غموض"[٦] "فهي بذلك تمنع التركيب في القراءات، وتمنع خلط الروايات بعضـها ببعض، وتمنع إسـناد القراءة لغير قارئها"[٧].

ويقول الإمام الأزميري (ت:١١٥٦هـ): بأنه: "التدقيق في القراءات وتقويمها، والعمل على تمييز كل رواية على حدة من طرقها الصحيحة، وعدم خلط رواية بأخرى"[٨].

---

(١) تحقيقًا لتوجيهات قيادتنا العليا حدًا من الأفكار المنحرفة وحماية الأجيال القادمة منها.

(٢) آل عمران ٣٥.

(٣) المفردات في غريب القرآن للراغب ص٢٢٤/٢٢٥.

(٤) ينظر لسان العرب ١٨١/٤- ١٨٤، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٤٦٨/١.

(٥) الروض النضير ١١٢.

(٦) الفتح الرحماني للجمزوري ص١٨.

(٧) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة للشيخ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى ص١١.

(٨) عمدة العرفان ص٣٠.

واعتد في تحرير هذا المبحث على المنهج الوصفي والمنهج المقارن، وعليه يمكن تحرير ما يلي:

من خلال عقد مقارنة بين المعنى الاصطلاحي للاختيار والمعنى الاصطلاحي للتحرير في مفاهيم القراء، نجد أن معنى الاختيار يتمحور حول خلط الروايات وتركيب الأوجه لتأليف قراءة يعرف بها الإمام وتعرف به، فيُجرِّد القارئ بعد هذا الخلط طريقة في القراءة تخصه وفقًا لمعايير يراها أنسب من غيرها من وجهة نظره البحتة، ومن هذه الاختيارات من شقت طريقها في الرواية، ومنها من كانت مقتصرة على قرن من القرون ثم تركت لأسباب كثيرة كمخالفة أوجه من الاختيار للرسم المجمع عليه.

أما علم التحرير فمحل العمل فيه على تخليص الأوجه من تركيب القراء، وتخليص الأسانيد من تداخل وجوه القراءة.

بمعنى أن مبدأ التركيب والخلط بين الحروف هو عمدة الأئمة العشرة وغيرهم من الأئمة في اختياراتهم، وعلم التحرير يبحث مسائل الاختيار ويعالج إشكالاتها، وقواعده تعتمد على تنقيح الطرق ودراسة الأسانيد لحماية الأحرف من خلط وتلفيق القراء.

وهما بهذا المعنى الاصطلاحي متضادان في الظاهر والمضمون، حيث أن الاختيار يقوم على المزج والخلط بين القراءات، وعلم التحرير قائم على منع خلط الوجوه ببعضها، ويعمل على تخليص الروايات من التلفيق والتركيب، فكلا الظاهرتين عند القراء تسير في اتجاه يناقض الآخر، بل ويصطدم معه، مما يتطلب الأمر فيه التحرير والتحقيق.

المطلب الثاني: اختيار القراءة عرف إقرائي لدى المتقدمين، وتركيب عند المتأخرين:

لقد كان الاختيار من بين أوجه القراءة أحد الأعراف الإقرائية التي درج عليها قراء القرآن في القرون الأول، نشأ حين بُعث بالمصاحف المتفق عليها لضمان اجتماع الأمة على حرف واحد، وفي أحداث حكتها كتب الدراية أُذن بالقراءة من تلك الحروف بما وافق الخط، وترك ما عداه من الحروف تقريبًا لوجهات النظر، دون ذلك الإمام ابن الجزري في تراجم القراء في موقف التابعين من قراءة ابن مسعود رضي الله عنه القارئ الأول للكوفة، يقول: "استفتح حمزة القرآن من حمران ... وكان حمران يقرأ قراءة ابن مسعود، ولا يخالف مصحف عثمان، يعتبر معاني حروف عبد الله، ولا يخرج من موافقة مصحف عثمان، وهذا كان اختيار حمزة"(١).

ولم يكن هناك محضور شرعي من هذا التخير والانتقاء، إذ الأصل فيه أحاديث القراءة على سبعة أحرف، "أنزل هذا القرآن على سبعة أحرف، فقرؤوا ما تيسر منه"(٢)، وما جاء في منظومته، وقد تجلى الأخذ بهذا التيسير في موقف التابعين من مصاحف عثمان رضي الله عنه.

وعلى إثر انتشار القراء في الآفاق كل يقرأ بقراءة، كان لزامًا على كل قارئ أن يتخير حرفًا لقراءته لتعذر الحال من القراءة بكل الحروف قطعًا، وهكذا درج أمر الاختيار بين القراء، وبات عرفًا لا يشنع عليه أحد، حملهم عليه طبيعة الرواية.

ولم يُحكم بقواعد أو اشتراطات في القارئ حين نشوئه إلا ما كان من ثبوت الأثر، لأنه يخضع بالدرجة الأولى لاستحباب القارئ، واجتهاده في الوصول بالقراءة إلى الكمال، يروي مكي بن أبي طالب كلام الإمام نافع رحمه

(١) غاية النهاية ٢٦٢/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن ٤٩٩٢، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف، وبيان معناه برقم ٨١٨.

الله الذي يبين لنا عمدة اختياره، فيقول: "قرأت على سبعين من التابعين، فما اجتمع عليه اثنان أخذته، وما شذَّ فيه واحد تركته حتى اتبعت هذه القراءة"(١)، فاختار الإمام نافع من الأحرف ما اجتمع عليه اثنان من أهل القراءة كنوع من التوثق في الرواية مع سلامة الوجهيين وروايته عن العدول من الأئمة.

وكذلك الإمام الكسائي فقد قرأ على حمزة وترك من قراءته نحوًا من ثلاثمائة حرف لأوجه يراها في العربية أفصح، وكذلك الإمام أبو عمرو قرأ على ابن كثير وعدل عن قراءته في أكثر من ثلاثة آلاف حرف أخذها من قراءته على غيره يرى فيها التيسير والخفة، والأمثلة كثير، وكل له أسبابه وعلله التي بُني عليها الانتقاء والاختيار، منهم من يذكره ومنهم من لا يجد سبيلًا لبيانه، أو داعيًا لذكره(٢).

يقول الزركشي: "فإن كل واحد اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءة ما هو الأحسن عنده والأولى ... ولم يمنع واحد منهم حرف الآخر ولا أنكره، بل سوغه وحسنه وكل واحد من هؤلاء السبعة روي عنه اختياران وأكثر وكل صحيح"(٣).

وعقد الإمام أبو جعفر الأنصاري في كتابه الاقناع بابًا في مخالفة الرواة لأئمتهم من العشرة، نقل فيه الكثير من الأخبار عن عدول الرواة عن أئمتهم، فروى عن أبي الحسن بن المنادى أن أيوبًا كان يختار القراءة في سبعة أحرف يقرؤها لنفسه، تخالف قراءة أبي عمرو، ربما أخذها عن الواحد بعد الواحد فيما بلغنا من غلمانه، أحدهما (أرني وأرنا) بكسر الراء، والثاني (بيت طائفة) بفتح التاء، والثالث (لأهب) لك بالهمز، والرابع (إن هذان) بالألف، والخامس (عادًا الأولى) بالهمز وترك الادغام، والسادس (وأكن من الصالحين)، والسابع (أقتت) بالهمز(٤).

وقال عن الفتح الحمصي: كان أبو عمران بن جرير يروي عن أبي شعيب كسر الراء من (نرى الله) وبابه في الوصل، واختار أبو عمران من عند نفسه الفتح(٥).

ونقل عن الأهوازي عن عبد الله بن ذكوان قال: قلت لأيوب بن تميم: وأنت تقرأ بقراءة يحي بن الحارث الذماري؟ قال نعم، أقرأ بحروفه كلها إلا حرفًا واحدًا، قوله تعالى: (ولقد أضل منكم جبلًا كثيرًا) فإن يحي كان يقرأ هذا الحرف برفع الجيم (جبلًا كثيرًا) وأنا أقرأه بكسر الجيم، وباقي الحروف فعلى قراءة يحي بن الحارث في القرآن كله(٦).

وحكى عن الأخفش قال: سألت ابن ذكوان فقلت: سمعت هشام بن عمار يدغم لام (هل، وبل) عند معظم الحروف، فقال لي: ما يعرف هذا أهل الشام، وإنما اختاره هشام لنفسه(٧).

ونقل عن الأعشى قال: سمعت أبا بكر بن عياش يقول: وترك عاصم من قراءة علي بن أبي طالب رضي الله عنه عشرة أحرف، ونحن نقرؤها على قراءة علي، ونخالف فيها عاصمًا(٨).

---

(١) "الإبانة" ص٨٣.
(٢) ينظر "الإبانة" ص٥٠.
(٣) البرهان ٢٢٧/١.
(٤) ينظر "الإقناع" ص٣٥٨.
(٥) ينظر "الإقناع" ص٣٥٨.
(٦) ينظر "الإقناع" ص٣٥٩.
(٧) ينظر "الإقناع" ص٣٦٠.
(٨) ينظر "الإقناع" ص٣٦٥، ولمزيد من الروايات يراجع الباب في الكتاب المذكور.

وأجاب مكي ابن أبي طالب في باب من كتاب الإبانة عن العلة في اختلاف الرواة عن إمام واحد، فعول على حرية الاختيار التي تعارف عليها القراء في تلك الأزمان حتى أن الشيخ لا يفرض اختياره على الآخذ عنه، يقول: فالجواب أن كلَّ واحد من الأئمة قرأ على جماعة بقراءات مختلفة، فنقل ذلك على ما قرأ، فكانوا في برهة من أعمارهم يقرئون الناس بما قرؤوا، فمن قرأ عليهم بأي حرف كان لم يردوه عنه... فهذا قالون وورش أشهر الناس في المتحملين عن نافع، اختلفا في أكثر من ثلاثة آلاف حرف، من قطع وهمز وتخفيف وإدغام وشبهه، ولم يوافق أحد من الرواة عن نافع رواية ورش عنه، ولا نقلها أحد عن نافع غير ورش، وإنما ذلك لأن ورشًا قرأ عليه بما تعلم في بلده"(١).

وعدَّ ابن الجزري جماعة كثيرة من أصحاب الاختيار في كتاب التراجم، كان آخر من ذكرهم ابن جرير الطبري المتوفى عام (٣١٠هـ)(٢)، وابن مقسم العطار المتوفى عام (٣٥٤هـ)(٣)، وذلك يعود إلى أن القراءة أخذت منحًا آخر على يد ابن مجاهد رحمه الله المتوفى في القرن الرابع، لما طلب منه تأليف اختيار يروى عنه، فقال: "نحن إلى أن نعمل أنفسنا في حفظ ما مضى عليه أئمتنا أحوج منا إلى اختيار حرف يقرأ به من بعدنا"(٤)، فقام على انتقاء أشهر اختيارات الأئمة القراء، فتغير مسار القراءة من العمل على تأليف الاختيارات إلى الاكتفاء باختيارات الأوائل والعمل على حفظها.

وقد لاقى فعل ابن مجاهد ذيوعًا وقبولًا رغم وجود بعض المعارضين، إلا أن جمهورًا من الأئمة ارتضت فعله، واقتفت آثاره، فكأن شيئًا من الإجماع بدأ يرتسم على القراءات السبع دون غيرها من القراءات، حتى من وسّع الاختيار من أرباب الكتب وتجاوز السبعة، فإن السبعة عنده هي الأصل، ثمَّ أكمل العدة بالاختيارات التي صححها ورآها، كل بحسبه من العلم ومقامه من سعة الرواية.

ومع ذلك لم يختلف العرف الإقرائي في أمر الاختيار تمامًا، ولكن ضُيِّقتْ أُطرُه، وحُدَّ من انفتاح أبوابه أمام القرَأَةِ والمقرئين، فصار المقبول من اختيارات القراء هي المنحسرة في نطاق اختيارات الأئمة العشرة، حيث نرى امتداد الطرق عنهم هو مزيج من قراءاتهم في الجملة ولا تتعداها، وإن خرج الطريق بانفراده ما عن قراءات الأئمة العشرة فإن الداعم لها الشهرة وتلقي الأمة بالقبول، وهو نادر الحصول، وهذا ينبئنا عن سبب تفرع الطرق وتشعبها على مرور الأزمان، حيث اختبر الإمام ابن الجزري الصحيح منها نحوا من ألف طريق عن الأئمة العشرة، كلها بالغ حد الصحة، ضمنها كتابه النشر وطيبته.

---

(١) الإبانة بتصرف يسير ص٨٤-٨٥.

(٢) غاية النهاية ١/١٠٧.

(٣) غاية النهاية ٢/١٢٤.

(٤) السبعة لابن مجاهد ص٢٠.

ويقول مكي عن اشتهار السبعة القراء دون من فوقهم: "أن الرواة عن الأئمة القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرًا في العدد، كثيرًا في الاختلاف، فأراد الناس في القرن الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يسهل حفظه، وتنضبط القراءة به، فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة في النقل، وحسن الدين، وكمال العلم قد طال عمره، واشتهر أمره بالثقة، وأجمع أهل مصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرج قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفًا إمامًا هذه صفته وقراءته على مصحف ذلك المصر، فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، وكلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان". الإبانة لمكي ص٨٧.

ثمَّ تبع عصر ابن الجزري ركود في علم القراءة خلف فجوة عظيمة، اختلت على إثرها المفاهيم، واندرست كثير من مبادئ الفن ومراسيه، وحصلت نقلة نوعية في طريق الرواية، حيث ظهر أصحاب التحرير الذين يطلقون على اختيارات الرواة تركيب وتلفيق، وصارت حرية القارئ في انتقاء الأوجه واختيارها محل الاهتمام والتحرير، والراعي الحقيقي في منشأ هذا العلم.

واعتمد في تحرير هذا المبحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي، على هذا العمل يمكن تحرير ما يلي:

إن السبب في نشأة ظاهرة الاختيار هو موقف قراء الأمصار من قراءاتهم بعد إرسال عثمان رضي الله عنه المصحف المجمع عليه، حيث أخذ قراء الأمصار من قراءاتهم ما وافق الرسم، وتركوا ما خالفه، استجابة لفعل عثمان رضي الله عنه.

إن الاختيار من بين أوجه القراءة كان ضرورة تستدعيها المصلحة في اجتماع الأمة، ثم آلت إلى رفاهية فكرية، ومساحة حرة للقراء خاضعة لاستحسانهم واستحبابهم فيما وافق الرسم من الوجوه.

لم ينكر أحد من المتقدمين هذا الفعل على أحد من معاصريهم ولا على من سبقهم، ولم يمنعوا من اختيارات بعضهم البعض، وقد كان لبعضهم اختياران أو أكثر.

حتى بعد اجتماع الأمة على اختيارات الأئمة السبعة لا تزال ظاهرة الاختيار حاضرة عند القراء، غير أنها انحسرت ضمن اختيارات الأئمة السبعة أو العشرة، وتجليات هذا المزج نجده في تشعب طرق القراءة، ومن أمثلته السكت على الساكن إذ لم يكن مرويًا في القرون الأول إلا عن حمزة، بينما أثبته ابن الجزري في طيبته بعد عدة قرون لحمزة وابن ذكوان وحفص وإدريس بخلف عنهم[1]، نتج ذلك عن تمازج الطرق المروية عن العشرة وفقًا لاختيارات طرق القراءة، وقس على ذلك.

الأمر الذي يستدعي سؤالًا عن الأسباب التي اعتد بها أصحاب التحرير في تغليط فعل رواد الاختيار!

(١) طيبة النشر ص٤٧.

المبحث الثاني: عقد مقارنة بين تحرير المتقدمين وتحرير المتأخرين وأسبابهم في رد القراءة

المطلب الأول: الفرق بين تحرير المتقدمين قبل الإمام ابن الجزري وتحرير المتأخرين بعد الإمام ابن الجزري:

لقد كان عمل المحررون إلى عصر الإمام ابن الجزري يدور حول دراسة طرق القراءة والبحث عن أحوال الرجال، فينبهون على الشاذ، ويشيرون إلى الوهم، ويردون الضعيف، ويطلقون الأحكام في جرح الرواة وتعديلهم، وينبهون على انقطاع الأسانيد، ويذكرون الانفرادات، وغيرها.

وقد كان التنويه على خروج القارئ عن إمامه أو طريقه أحد الجوانب التي اهتم بها علماء التحرير وأهل التحقيق القدامى، وبرز هذا المسار في جهود شراح القصيد من عهد الإمام السخاوي إلى عهد الإمام ابن الجزري رحمهم الله، فقد اعتنوا بتتبع الروايات وطرقها، وأشاروا إلى القراءات التي خرج بها الإمام الشاطبي عن التيسير، وبينوا منشأ تلك الزيادات، دون أن يترتب على ذلك أحكام في القبول أو المنع.

وممن تعقب مواضع خروج الإمام الشاطبي عن أصله التيسير من شراح القصيد، وعبروا عنها بزيادات القصيد، أو الزيادات على التيسير، الإمام أبو شامة المقدسي (ت:٥٩٠هـ) يقول في شرح: وفي آل عمران رووا لهشامهم ... كحفص وفي الباقي كقالون واعتلا[١]، "وصوابه أن يقال: ... القصر والتحقيق ... وهو من زيادات هذه القصيدة"[٢].

وكذلك الإمام السخاوي (ت:٦٤٣هـ) إذ يقول في شرح: ومد بخلف ماج والكل واقف ... بإسكانه يذكوا عبيرًا ومنادلا[٣].

"وقوله: بخلف ماج، أي اضطرب، وهذا زائد على التيسير، لأنه لم يذكر فيه عن ابن ذكوان سوى المد"[٤].

وكذا الجعبري (ت:٧٣٢هـ) في شرح: وسال بهمز غصن دان وغيرهم ... من الهمز أو من واو أو ياء أبدلا[٥].

"وذكر الباقين تنبيهًا على أصل قراءتهم، ووافق مكيًا في المآخذ الثلاثة، والأخيران زائدان على التيسير"[٦].

وتبعهم ابن القاصح (ت: ٨٠١هـ) في شرح: ونقل ردا عن نافع وكتابيه ... بالإسكان عن ورش أصحّ تقبّلا[٧].

وقوله: "أصح تقبلا فيه إشارة إلى صحة الوجهين ... والتحريك من زيادات القصيد"[٨].

ولم يصدر أحد من شراح القصيد أحكامًا في منع القراءة بما خرج فيه الشاطبي أصله التيسير، ولا ما خالف فيه نقله عن شيوخه.

---

(١) حرز الأماني ص١٧.
(٢) إبراز المعاني ١٣٩.
(٣) حرز الأماني ص٥٢.
(٤) فتح الوصيد ٢/٩٥.
(٥) حرز الأماني ص٨٧.
(٦) كنز المعاني ٥/٢٤٢٩.
(٧) حرز الأماني ص١٩.
(٨) سراج القارئ ص٩٢.

وقد سار الإمام ابن الجزري على نهج الأوائل غير أن له عبارات مختلفة في التحرير، كأن يقول وفي هذا الوجه خروج للشاطبي عن طرق كتابه[١]، ويقول في حق صاحب التيسير وقد خرج صاحب التيسير عن طرقه وتبعه الشاطبي[٢]، وتارة يعبر بلفظ الزيادة كمن سبقه من المحققين[٣]، وفي مواضع يجمع بينهما في حين تعقبه على مسائل الزيادة[٤].

ودلل الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه "ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير" على أن ابن الجزري لم يمنع من زيادات الشاطبي على التيسير، يقول: "ومن الأدلة التي تثبت أن ابن الجزري لا يريد المنع من زيادات الشاطبي فيما اشتمل عليه لفظ الخروج عن الطريق، وأنه قصد بذلك التنبيه فقط على طرق الروايات أنه قد ترك لفظ الخروج عن الطريق في أكثر من مائة مسألة، قد خرج فيها الإمام الشاطبي عن طرقه في التيسير"[٥].

ومن الأمثلة على استحسان ابن الجزري لأوجه الزيادة وإعمالها، قوله في إدغام ابن كثير لقوله: (يعذب من يشاء)، "وهو ما خرج فيه عن طرقه –أي الداني– وتبعه على ذلك الشاطبي ... وأطلق الخلاف في التيسير له ليجمع بين الرواية وما عليه الأكثرون، والوجهان عن ابن كثير صحيحان"[٦].

ويقول في صلة الهاء في (اقتده) لابن ذكوان: "ولا أعلمها وردت عنه –أي عن الشاطبي–"، ثم قال: "ولا شك في صحتها عنه"[٧].

ويقول في زيادة إثبات الياء في الحالين في (نرتع): "والوجهان صحيحان عن قنبل، وهما في التيسير والشاطبية، وإن كان الإثبات ليس من طريقيهما"[٨]، فدلل ذلك على أن المنع من القراءة لمجرد الخروج عن الطريق ليس مسوغًا معتبرًا عند المتقدمين لرد القراءة.

وسار على ذات النهج الإمام القباني أحد المعاصرين لابن الجزري فلم يمنع من زيادات الشاطبية على التيسير، ومن الأمثلة عليه، زيادة الشاطبي على التيسير وجه التخفيف مع وجه التشديد في تفكهون للبزي، وقد نبه المحققون الأوائل بأن وجه التخفيف من طريق الزينبي، وهو خارج عن طرق الداني في التيسير، فما كان منه إلا إثبات الوجهين للبزي[٩].

وكذلك الإمام ابن القاصح وهو من طبقة ابن الجزري يثبت الوجهين للبزي دون منع[١٠].

وكذلك ابن النشار المصري في منتصف القرن العاشر يثبت الوجهين للبزي في كتابه البدور الزاهرة[١١].

---

(١) النشر ٢/٢٢٩.

(٢) النشر ٢/١٠، و٢/٦٧.

(٣) النشر ٢/٤١٩.

(٤) ينظر ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير للأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور ص٢٥.

(٥) ص٣١.

(٦) النشر ٢/١٠.

(٧) النشر ٢/١٤٢.

(٨) النشر ١/١٨٧.

(٩) . إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز ص٣٠٩.

(١٠) سراج القارئ المبتدي ص١٩٥.

(١١) ١/٢٤٦.

وكذلك الشيخ المنصوري في الإرشاد أقر بالوجهين للبزي(١).

وكذلك الإمام القباقبي ممن عاصروا ابن الجزري، فقد أخذ بالوجهين للسوسي في ياء (كهيعص) تبعًا للشاطبي، يقول: "وإنما ذكرتهما تبعًا للشاطبي والداني"، وكذلك الصفاقسي(٢).

وقد أثبت خلاف ابن ذكوان في (فإذا وجبت جنوبها)، مع أن الإدغام من زيادات القصيد، يقول – أي القباقبي–: "واختلف عن ابن ذكوان في (وجبت) والأكثرون على الإظهار"(٣).

أما عمل المحررون من المتأخرين فهو المنع من كل ما صرح به ابن الجزري بأنه خروج عن الطريق، وبنوا على ألفاظ ابن الجزري في الخروج عن الطريق أحكامًا في القبول والرد.

فقد قال القاضي عن إدغام ابن ذكوان الآنف الذكر في (وجبت جنوبها)، "وابن ذكوان اختلف عنه..، ولكن المحققين على أن الإدغام ليس صحيحًا عنه"، ويقصد بالمحققين ابن الجزري لما ذكر في هذه الرواية انفراد للشاطبي، وأنه لا يعرف خلافًا عن ابن ذكوان من هذه الطرق – أي الشاطبية والتيسير(٤).

أما في البدور فقال: "وقد أشار الشاطبي إلى ضعف الخلاف عنه بقوله يفتلا"(٥)، والحق أن أحدًا من المحققين الأوائل لم يذكر أن قول الشاطبي يفتلا إشارة إلى ضعف القراءة، حيث فهموا إثبات الخلف لابن ذكوان، لا تضعيف الرواية.

وكذلك وجه هشام في ضم تاء هيت بسورة يوسف ليس من طريق الداني في التيسير، فمنع بعض من أهل التحرير ذلك عنه، منهم المخللاتي في فتح المقفلات(٦)، والصفاقسي في غيث النفع(٧)، والقاضي في البدور الزاهرة(٨).

اعتمُد في هذا المبحث على المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المقارن، وعليه يمكن تقرير ما يلي:

- من عادة المحررين القدامى التعبير عن الأوجه التي خرج بها الإمام عن طريقه بالزيادة، وتجلى ذلك في شروحات الشاطبية على سبيل التمثيل لا الحصر.
- استعمل الإمام ابن الجزري مصطلحات أخرى للتعبير عن أوجه الزيادة، حيث عبر بلفظ الخروج أو العدول عن الطريق، مع استخدامه لمصطلحات القدماء على التناوب فيما بينهما، أو الجمع بينهما في بعض الأحيان، ولم يخرج فيه عن مقاصد القدماء من جهة تعيين المراد.
- غاية مقاصد المتقدمين من التعقيب على الزيادة هو تخريج القراءة وبيان وجه مجيئها، لكشف الالتباس عنها، كنوع من الإعذار للراوي والتصحيح للرواية.
- تحريرات المحررين من المتأخرين تختلف عن تحريرات المتقدمين حيث بني المنع عندهم للوجوه على الخروج عن الطريق من عدمه.

---

(١) إرشاد الطلبة إلى شواهد الطيبة ص٢٤٩-٢٥١.

(٢) سراج القارئ ٢٤٥، وإيضاح الرموز ٢١٧.

(٣) إيضاح الرموز ص١٨٥.

(٤) النشر ٦/٢.

(٥) البدور الزاهرة ص١٣٢.

(٦) ورقة ١٣٢.

(٧) ص٣٢٢.

(٨) ص١٤٨.

- تعقيبات المحررين من المتأخرين على أوجه الزيادة فيه تباين واختلاف عما كان عليه أوائل المحررين، وكأن الاختلاف في الأحكام نشأ تبعًا لاختلاف المقاصد.
- إن المنع من الوجوه الزائدة عن الطريق جاء من تحريرات المتأخرين لمقصد ما، يستلزم التتبع والتفتيش عنه.

المطلب الثاني: الفرق بين أسباب منع المتقدمين للقراءة وأسباب منع أهل التحرير:

لقد كان الأساس المعتبر في قبول الروايات أو ردها تحقق الأركان الثلاثة في المرويات من عدمه، والقراء متفقون في كل عصر من عصور الرواية على تعميد تلك الشروط دون ما عداها، والأركان الثلاثة هي: اتصال السند، وموافقة العربية ولو بوجه، وموافقة رسم المصحف ولو على سبيل التقدير.

يقول مكي: "وإنما الأصل الذي يعتمد عليه في هذا: أن ما صح سنده، واستقام وجهه في العربية، ووافق لفظه خط المصحف، فهو من السبعة المنصوص عليها، ولو رواه سبعون ألفا، متفرقين أو مجتمعين، فهذا هو الأصل، الذي بني عليه في قبول القراءات عن سبعة أو سبعة آلاف، فاعرفه، وابن عليه"(١).

ويقول أبو العباس المهدوي (ت:٤٤٠هـ): "وقد ذهب بعض المحققين من أهل العلم إلى أن كل قراءة ثبت نقلها عن ثقات الأئمة، وصح نقلها في لغة العرب، ووافقت مرسوم خط المصحف قد اشتملت على الحروف السبعة التي أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن القرآن نزل عليها، وحملوا جميع ما جاء من الروايات مخالفًا لخط المصحف إذا تيقنت صحته على وجه التفسير، لا أنه من التلاوة، وهو وجه صحيح"(٢).

ويقول الهذلي: "وليس لأحد أن يقول: لا تكثروا من الروايات، ويسمي ما لم يصل إليه من القراءات شاذًا، لأن ما من قراءة قرئت، ولا رواية رويت، إلا وهي صحيحة إذا وافقت رسم الإمام، ولم تخالف الإجماع"(٣).

ويقول الإمام أبو شامة المقدسي (ت:٦٦٥هـ): "فكل قراءة ساعدها خط المصحف، مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب، فهي قراءة صحيحة معتبرة"(٤).

ويقول الإمام الجعبري: "ضابط كل قراءة تواتر نقلها، ووافقت العربية مطلقًا، ورسم المصحف ولو تقديرًا، فهي من الأحرف السبعة، حكمها حكم المتفق عليه"(٥).

ويقول الإمام ابن الجزري (ت:٨٣٣هـ): "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالًا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يجوز إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين"(٦).

---

(١) الإبانة ص٩٠-٩١.
(٢) شرح الهداية ٨/١.
(٣) النشر ٣٧/١.
(٤) المرشد الوجيز ص١٧١-١٧٢.
(٥) كنز المعاني ١٦٢/١.
(٦) النشر ٩/١.

وهذه الأركان الثلاثة هي الحد الفاصل بين المقبول والمردود من القراءة، يقول ابن الجزري: "ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة، أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة، أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف"(١).

وعلاقة هذا الفصل بالتحرير بمفهومه الحديث: هو عقد مقارنة بين مناهج المتقدمين في أسباب ردِّ القراءة، وبين مناهج المحررين في المنع من القراءة، ليظهر بذلك الفرق والتباين بين الفريقين في الاعتبارات والأحكام.

إن منع المتقدمين وتحريرهم يخالف مناهج المتقدمين في أسباب المنع من القراءة حيث كان خروج القارئ عن الطريق سببًا ملزمًا للمنع من الرواية، والعلة المانعة هي التحرز للروايات من التركيب والتلفيق.

يقول الشيخ عبد الرزاق بن علي: "أما عمل المحررين فلا يسمى اختيارات، وإنما يعتبر تحقيقًا علميًا، مبنيًا على مقابلة النشر مع أصوله التي ذكرها الحافظ، جزئية جزئية، وتنظيمًا للقراءات عند تلقي الطالب القرآن بالقراءات في ختمة واحدة، منعًا للتركيب والتلفيق، ويمكن القول بأن عملهم هذا يشبه ما يفعله علماء الرواية في الحديث"(٢).

فهو يقوم – أي علم التحرير– في أحد أقسامه على مقارنة النشر بأصوله فما كان فيه من وجه زائد فيمنع، أو وجه مهمل فيضاف، ويرون ذلك العمل شبيهًا بتحرير أهل الحديث، وهو في الحقيقة قياس مع الفارق، لخصوصية العلم من جانب، ولأنه خلا من اعتبارات المحدثين التي تبحث عن مقتضيات الجرح في أحوال الرواة، أو تتلمس مواطن اعتلال النصوص وقوادح الروايات.

كما أن ادعائهم التحرير على كتب ابن الجزري لتجنب التركيب قد عمل عليه ابن الجزري في كتابه النشر، وكان أحد مناهجه في تحرير النشر رفع إيهام التركيب، إذ يقول: "وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفًا إلا ذكرته، ولا خلفًا إلا أثبته، ولا إشكالًا إلا بينته ووضحته، ولا بعيدًا إلا قربته، ولا مفرقًا إلا جمعته ورتبته، منبهًا على ما صح عنهم وشذ، وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزمًا التحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح، معتبرًا للمتابعات والشواهد، رافعًا إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرقًا بين الشرق والغرب"(٣).

ويقول في موضع آخر: "وفائدة ما عيناه من الطرق، وذكرنا من الكتب هو عدم التركيب فإنها إذا ميزت وبينت ارتفع ذلك كله"(٤).

فدلل ذلك أيضًا على أن التركيب الذي خشيه ابن الجزري يختلف عما فهمه المحررون في العصور المتأخرة، ويمكن أن يوجه مقصد ابن الجزري في رفع إيهام التركيب، أنه تحقق من رواية الراوي واتصال سنده فمزج القارئ للروايات وخلطها لم يكن خاليًا من النقل والرواية، مما يجعل معنى التركيب عند الامام ابن الجزري منحصرًا فيما كان من مزج دون أخذ ورواية.

إن الأهم من تعقبات المحررين على ابن الجزري في نشره أن الأوجه التي منع منها المحررون كلها حروف حكم عليها سلف الأمة وخلفهم بالقبول حتى المحريين أنفسهم، ومنهج الاختيار منهج معتبر، فاعتبار المنع لأجل الخروج

(١) النشر ٩/١.
(٢) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة ص٢٥.
(٣) النشر ٦٥/١.
(٤) النشر ١٩١/١.

عن الطريق أمر حادث على تاريخ القراءة، وزايد على شـــروط قبول القراءة، وفيه جناية على أهل العلم في عدم اعتبار اختياراتهم، والتي كانت حقًا مشـــروعًا لمن تحققت فيه الأهلية، وفيه هدم لقواعد المتقدمين بأن الرواية إذا صحت وجب قبولها والمصير إليها.

اعتمد في تحرير هذا المبحث على المنهج التحليلي المقارن، وعليه يمكن تقرير ما يلي:

- لقد أجمع المتقدمون من زمن تحرير القراءات إلى مراحل استقرارها على أن القراءة التي توافرت فيها الأركان الثلاثة وجب قبولها ولم يسـع أحدًا من المسـلمين ردها، وما عدم أحد الأركان فلا يجوز اسـتعماله، وهذا هو المذهب الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف، الذي صرح به غير واحد من الأئمة الحفاظ، كالإمام أبي عمرو الداني، ومكي بن أبي طالب، وأبو العباس المهدوي، وحققه الحافظ المعروف بأبي شامة، ولا يعرف أحد من أئمة السلف خلافه.
- إن الحد الذي خطه الأوائل بين المقبول والمردود توافرُ الأركان من عدمه، وهو الذي بني عليه التصـــنيف، إما قراءة مقبولة يجب اعتبارها، ويحرم ردها، أو قراءة مردوده لا يصح اعتبارها.
- علم التحرير بمفهومه الحديث قائم على تفنيد الروايات وردها لأصـــولها، والمنع مما خالف ذلك، من غير اعتبار لحرية الإمام في انتقاء اختياراته، ومتضمنات كتابه.
- إن اعتبار الخروج عن الطريق كأحد الأسـباب الملزمة لرد القراءة والمنع منها منهج مخالف لما نهج عليه الأوائل في اعتبار القراءات من عدم اعتبارها.
- إن العلة الكبرى في نشـــأة علم التحرير هي حماية الروايات من التركيب والتلفيق، وأمر التركيب نبه عليه الأوائل مع اختلاف بين المتقدمين والمتأخرين في مفهومه وحدوده.

المبحث الثالث: رأي أهل العلم قديمًا وحديثًا في مسائل تركيب القراءات وخلط الروايات

لقد كان عمل القراء في خلط القراءات وتركيب الاختيارات محل اهتمام الفقهاء والمختصين من أهل القراءة، التزامًا بالواجب عليهم حيال تبيانه للناس ابتداء أو بعد الاستفتاء عن حكمه ومشروعيته، وللأئمة في بيان حكم التخليط مذاهب تغيرت مع تغاير الأزمان، وتباعد العهد عن زمن النبوة.

المذهب الأول: أجاز الأئمة الأوائل تركيب القراءات على إطلاقه(١).

يقول أبو الفضل الرازي: "ولو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة، فاختار كل واحد منهم حروفًا بخلاف صاحبه، وجرد طريقًا في القراءة على حدة في أي مكان كان، وفي أي أوان أراد، بعد الأئمة الماضين في ذلك، بعد أن كان في ذلك المختار بما اختاره من الحروف، بشرط الاختيار، لما كان ذلك خارجًا عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة"(٢).

ويقول الإمام الصاوي: "الحق أن القراءة الملفقة من القراءات السبع الجارية على ألسنة الناس جائزة لا حرمة فيها ولا كراهة، والصلاة لا كراهة فيها"(٣).

وسئل ابن تيمية عن رجل يصلي بقوم وهو يقرأ بقراءة الشيخ أبي عمرو، فهل إذا قرأ لورش أو لنافع باختلاف الروايات، مع حمله قراءته لأبي عمرو يأثم أو تنقص صلاته أو ترد؟

فأجاب: "يجوز أن يقرأ بعض القرآن بحرف أبي عمرو وبعضه بحرف نافع وسواء كان ذلك في ركعة أو ركعتين وسواء كان خارج الصلاة أو داخلها والله أعلم"(٤).

وعلل ابن العربي ذلك بأنه كله من عند الله، وضمن حدود المنقول، يقول: "المسألة التاسعة: إذا ثبتت القراءات، وتقيدت الحروف فليس يلزم أحدًا أن يقرأ بقراءة شخص واحد، كنافع مثلًا، أو عاصم، بل يجوز له أن يقرأ الفاتحة فيتلو حروفها على ثلاث قراءات مختلفات، لأن الكل قرآن، ولا يلزم جمعه، إذ لم ينظمه الباري لرسوله، ولا قام دليل على التعبد، وإنما لزم الخلق بالدليل ألا يتعدوا الثابت إلى ما لم يثبت، فأما تعيين الثابت في التلاوة فمسترسل على الثابت كله"(٥).

وقيد فريق من أصحاب هذا الرأي الإطلاق بشرط، هو ألا تترتب أحد القراءتين على الأخرى فتخرج عن قواعد اللغة وأحكامها، يقول أبو شامة (ت:٦٦٥هـ): "إن قرأ بقراءتين في موضع إحداهما مبنية على الأخرى، مثل أن يقرأ "نغفر لكم" بالنون و"خطيئاتكم" بالرفع، ومثل "إن تضل احديهما" بالكسر، "فتذكر احديهما" بالنصب، فهذا أيضًا ممتنع، وأما ما ليس كذلك فلا منع منه، فإن الجميع جائز، والتخيير في هذا، وأكثر منه كان حاصلا بما ثبت من إنزال القرآن على سبعة أحرف توسعة على القراء، فلا ينبغي أن يضيق بالمنع من هذا ولا ضرر فيه"(٦).

---

(١) النشر ١/١٨.

(٢) "معاني الأحرف السبعة" للرازي بتصرف ص٣٢٨-٣٢٩.

(٣) بلغة السالك لأقرب المسالك لأحمد الصاوي ١/٤٣٧.

(٤) مجموع الفتاوى ٢٢/٤٤٥.

(٥) أحكام القرآن لابن العربي ٢/٦١٣.

(٦) المرشد الوجيز ص١٨٥.

يقول النووي (ت: ٦٧٦هـ): " وإذا قرأ بقراءة من السبع أُستحب أن يتمَّ القراءة بها، فلو قرأ بعض الآيات بها وبعضها بغيرها من السبع جاز، بشرط أن يكون ما قرأه بالثانية مرتبطًا بالأولى"(١).

واستدل هذا الفريق بقول النبي صلى الله عليه وسلم: "فاقرءوا ما تيسر منه"، يقول ابن عبد البر: "وَإِذَا أُبِيحَ لَنَا قِرَاءَتُهُ عَلَى كُلِّ مَا أُنْزِلَ فَجَائِزٌ الِاخْتِيَارُ فِيمَا أُنْزِلَ"(٢).

ويقول ابن حجر: "وَاسْتُدِلَّ بِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسلم فاقرءوا مَا تَيَسّر مِنْهُ عَلَى جَوَازِ الْقِرَاءَةِ بِكُلِّ مَا ثَبَتَ مِنَ الْقُرْآن بِالشُّرُوطِ الْمُتَقَدّمَة، وَهِي شُرُوط لابد مِنَ اعْتِبَارِهَا، فَمَتَى اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنْهَا لَمْ تَكُنْ تِلْكَ الْقِرَاءَةُ مُعْتَمَدَةً ... لَا شَكَّ فِي مَنْعِ مِثْلِ هَذَا وَمَا عَدَاهُ فَجَائِزٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٣).

ومثَّل ابن الجزري على المقصود بالشروط، وفسر المراد بالارتباط بين المتلازمات الذي هو محل المنع بقوله: "إن كانت إحدى القراءتين مترتبة على الأخرى فالمنع من ذلك منع تحريم كمن يقرأ: (فتلقى آدم من ربه كلمات) بالرفع فيهما، أو بالنصب، آخذًا رفع آدم من قراءة غير ابن كثير، ورفع كلمات من قراءة ابن كثير، ونحو (وكفلها زكريا) بالتشديد مع الرفع، أو عكس ذلك، ونحو (أخذ ميثاقكم) وشبهه، مما يركب بما لا تجيزه العربية، ولا يصح في اللغة"(٤).

واعتبر جماعة من المتأخرين هذا الرأي قولًا ثانيًا في المسألة، والحق أن القائلين بالجواز على الاطلاق لم يبيحوا التخليط إن أخل بقواعد اللغة وسنن العربية، إذ إن موافقة العربية أحد شروط قبول القراءة وأركانها القوية، وتعميده في مسائل الاختيار من باب أولى، لكونه أعلى شرطًا وأكثر اعتبارًا.

المذهب الثاني: الحمل على الكراهة

يقول الأستاذ أبو إسحاق الجعبري: "والتركيب ممتنع في كلمة وفي كلمتين إن تعلق أحدهما بالآخر وإلا كره"(٥).

ويقول السخاوي "وخلط بعض القراءات ببعض خطأ"(٦)، وعبارة السخاوي تحتمل الكراهة لا التحريم.

المذهب الثالث: التفصيل بعدم الجواز في مقام الرواية دون غيره:

وهو مذهب الإمام ابن الجزري: "يقول: فإنا نفرق فيه بين مقام الرواية وغيرها، فإن قرأ بذلك على سبيل الرواية لم يجز أيضًا من حيث إنه كذب في الرواية، وإن لم يكن على سبيل الرواية بل على سبيل القراءة والتلاوة فإنه جائز صحيح مقبول لا منع منه ولا حظر، وإن كنا نعيبه على أئمة القراءات من حيث وجه تساوي العلماء بالعوام لا من وجه أن ذلك مكروه أو حرام، إذ كل من عند الله تعالى نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين – صلى الله عليه وسلم – تخفيفًا عن الأمة وتسهيلًا على أهل هذه الملة، فلو أوجبنا عليهم قراءة كل رواية على حدة لشق عليهم وانعكس المقصود من التخفيف وعاد الأمر بالسهولة إلى التكليف"(٧).

---

(١) المجموع شرح المهذب للنووي ٣٩٢/٣.
(٢) التمهيد ٢٧٩/٨.
(٣) فتح الباري ٣٨/٩.
(٤) النشر ١٩/١.
(٥) النشر ١٨/١.
(٦) جمال القراء ص٦٤٢.
(٧) النشر ١٩/١.

المذهب الرابع: الحمل على التحريم:

وهو مذهب جماعة من المتأخرين بعد الإمام ابن الجزري، يقول القسطلاني في لطائفه: "يجب على القارئ الاحتراز من التركيب في الطرق وتمييز بعضها من بعض وإلا وقع فيما لا يجوز وقراءةِ ما لم يُنْزَل"(١).

وقطع الإمام مصطفى بن عبد الرحمن الأزميري رحمه الله تعالى بالتحريم، (... احترازًا عن التركيب لأنه حرام في القرآن على سبيل الرواية أو مكروه كراهة تحريم كما حققه أهل الدراية)(٢)، وجعل الاحتراز عنه باعثه على تأليف كتابه "عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن".

لقد اعْتُمِد في عرض هذا المبحث على المنهج التاريخي، الذي يكشف التدرج في حكم المسألة عند الأئمة المتقدمين إلى يومنا هذا، وكيف أن الحلال ضيق بالتدريج إلى أن وصل إلى التحريم، وعليه يمكن تقرير ما يلي:

- ذهب الأئمة الأوائل في حكم التركيب إلى الجواز، لأنه تخير مما أنزل، وهو منهج درج عليه السلف من عهد النبوة، ويعد الأصل المعول عليه في النقل والرواية، واختيارات الأئمة العشرة المشهورين ورواتهم المجمع عليهم ما هو إلا نتاج هذا التركيب، وصورة حية له تخبر عن العمق التأصيلي للحكم ودوافعه.
- ثمَّ ذهب الأئمة في القرون المتوسطة إلى الكراهة، حفظًا للرواية وتمييزًا لطرق القراءة، ويمثل هذا الرأي الإمام الجعبري، ونشأ هذا الرأي بعد أن صار جمع القراءات عرفًا إقرائيًا، فلزم منه تمييز الروايات وعدم خلطها، وإلا ما كان للجمع فائدة تذكر، لذلك كرهوه في حق المتحمل للرواية، لكنهم لم يخطئوا من قرأ به، فكأن الكراهة لمصلحة أعظم في حق من لا تدفعه حاجة أو ضرورة للأخذ بالتوسعة، وجعلوا الباب مواريًا لمن رغب بالتيسير، فالمنع عندهم محمول على الكراهة.
- أما ابن الجزري ففصل في المسألة، فمنع من التركيب في مقام الرواية، خشية من التخليط على أهل الأداء من النقاد والمحررين فينفلت الزمام، وتلتبس الأمور، لكن المنع عنده متأرجح بين الكراهة والتحريم، وهو إلى التحريم أقرب على اعتبار التلبيس والكذب في نقل الرواية، لا على أن الخلط بين الروايات محظور في حد ذاته وإلا ما أجازه في مقام التلاوة، فيكون في حق من لم يقصد التلبيس محمول على الكراهة، وجعل التخليط معيبًا في حق من اتقن العلم بسبب تساويه مع العوام دون داع، والتفصيل المذكور هو الذي قصده النويري بقوله في شرح الدرة: "والقراءة بخلط الطرق أو تركيبها حرام أو مكروه أو معيب"(٣).
- أما الإمام السخاوي فجعله من الخطأ، ولا يفهم منه التحريم قطعًا، وإنما هو فعل ما لا ينبغي، فعندما يخلط مُريد الإجازة طرق القراءة في بعضها فإنه بلا شك مخطئ، ولكنه ليس بآثم، والحكم بالخطأ يدل على عدم الاستحباب، وعدم الاستحباب فرع عن الكراهة، وعليه فلا يبتعد عن رأي الجعبري ومن وافقه.
- أما المتأخرون فيظهر جنوحهم عن جادة المتقدمين، فقد قطعوا بالتحريم في حال الرواية وغيره، واتهموا فاعلة بقراءة ما لم ينزل، الذي يجلي الفارق بين مذهب المتقدمين والمتأخرين، ويبرز السبب في الفتوى بالتحريم، إذ اعتقادهم أن تلك الأوجه أنزلت على ذلك التركيب، وهذا الاعتقاد منطقي في تصور من جهل تاريخ القراءة، وقصر عنه علمه.

---

(١) لطائف الإشارات ق: أ/٢٤٣.

(٢) عمدة العرفان ص٣.

(٣) شرح النويري للدرة ص٥٣.

والفيصل في المسألة هو بلا شك ما كان عليه الأوائل؛ إذ إن القراءات والاختيارات لم تكن على ذلك النحو من عهد النبوة، فكل من عند الله، واختيارات الأئمة المنسوبة إليهم لم تتنزل بهذا الترتيب وعلى هذه الكيفية، وباب التيسير مفتوح، فكأن الأمة أجمعت على منعه في الرواية احترازًا لها وحفاظًا على وضوح طريقها، والمنع منه منع كراهة لا تحريم، حتى لا يناقض التيسير الذي شرع للأمة.

وبما أن الحكم وصل إلى النقيض وصار إلى التحريم، وانقلب من التيسير إلى التكليف، فيؤكد أن هناك سببًا يستدعي هذا الإشكال عند المتأخرين أدى بهم إلى الفتيا بالتحريم!

المبحث الرابع: اختلاف مدارس التحرير، واضطراب مناهجهم

نحتاج قبل الولوج في هذا المحور إلى إضاءة يسيرة على عمل أئمة التحرير وما قاموا به في هذا المجال.

يمكن حصر عمل المحررين على ثلاثة أنحاء:

الأمر الأول: التحريرات على الشاطبية، وقد قامت على منع ما خرج به الشاطبي عن أصله التيسير، واعتمادهم بصورة كاملة على تصريحات ابن الجزري في النشر، يقول الشيخ الجمزوري: "فلما كان العام الأول والثاني بعد المائتين، ومنَّ الله عليّ بقراءتي للعشرة ... أوقفني –أي شيخه– على ما في الشاطبية من الخلاف الذي لم يرجحه في كتاب النشر، وعرفني المرجح من غيره، وجمعت ذلك في نظم عجيب"(١).

وحسب الدراسة التي أجراها الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه الموسوم: "ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير"، حصر زيادات الشاطبي على التيسير فوجدها على نوعين:

النوع الأول: ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من طرق الداني في غير التيسير، وهذا النوع كان النسبة الأعلى لتلك الزيادات.

النوع الثاني: ما اختاره الإمام الشاطبي وزاده على التيسير مما هو في غير طريق الإمام الداني، وهذا النوع نادر، وله أسبابه، كقراءة أغفلتها الكتب، أو قراءة ضعتها الكتب فأوردها من باب الانتصار لها، أو تحقيقات لمسائل دلل بالقراءة على صحتها وقوتها، أو ضعفها وسقوطها(٢).

وقد استقصى الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه الموسوم بـ "التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع"، مواطن زيادات الشاطبي على التيسير، فوجد أن الإمام ابن الجزري أشار على بعض المواضع بالخروج عن الطريق وترك بعضها، فكان اعتماد المحررين على ما عرج عليه ابن الجزري في النشر دون ما أهمله.

يقول: "ترك ابن الجزري لفظ الخروج عن الطريق في أكثر من مائة مسألة قد خرج فيها عن طرقه في التيسير فيما زاده عليه، فكانت المفاجأة أن أصحاب التحريرات قرؤوا بتلك المسائل الخلافية رغم خروجها عن طريق التيسير"(٣).

ثم ساق على ذلك الكثير من الشواهد، منها: زيادة الشاطبي وجه حذف الياء في الحالين في حرف (تسألني) بالكهف، وهي لابن ذكوان من طريق الأخفش نص عليه الداني في الجامع، وقراءة الإثبات هي التي من طريق التيسير، فأثبت أصحاب التحريرات الخلف، وأخذوا به رغم خروج الوجه عن التيسير(٤).

---

(١) ينظر الفتح الرحماني ص١٣.

(٢) ص٢٣.

(٣) ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير ص٣١.

(٤) ص٣٤.

وقد كان لتناقض أحكام المحررين في الجواز والمنع نصيب أيضًا، ومن شواهد ذلك (هيت لك) لهشام، حيث جمع له الناظم بين ضم التاء وفتحها، فجاء الاضطراب عن أصحاب التحريرات، فمنع الشيخ القاضي في شرحه الوافي[١] تبعًا للشيخ الصفاقسي في غيث النفع[٢]، لأن ابن الجزري قال وفيه خروج عن طريقه[٣]، بينما أخذ بالوجهين الشيخ الجمزوري في الفتح الرحماني[٤]، لأن ابن الجزري قال في جمع الشاطبي للوجهين أنه تحرير منه للصواب[٥]، وتبع الجمزوري كل من الشيخ الخليجي في حل المشكلات[٦]، وخلف الحسيني في نظمه[٧]، والضباع في إرشاد المريد[٨].

والأمثلة من نظير ما ذكر تملأ كتب المحررين[٩].

الأمر الثاني: التحريرات على النشر وطيبته، وتعتمد على مقارنة النشر مع أصوله، يقول الشيخ عبد الرزاق علي: "أما عمل المحررين فإنما يعتبر تحقيقًا علميًا، مبنيًا على مقابلة ما في النشر مع أصوله التي ذكرها الحافظ، جزئية جزئية، وتنظيمًا للقراءات عند تلقي الطالب القرآن بالقراءات في ختمة واحدة، منعًا للتركيب والتلفيق"[١٠].

ويقول الشيخ الأزميري: "هذا بيان ما طغى به القلم، وما أهمله في كتابه المسمى بالنشر وما أجمله ...فإن الإمام ابن الجزري ذكر في نشره عدة من كتب القراءات عزى في بعض المواضع منه بعض الأوجه إلى بعض تلك الكتب، وأمسك عن ذكر بعضها، فلبّس بإبهامه على الناظر فيه، فلم يدر ما الذي من ذلك في المسكوت عنه منها ... وذكر أيضًا في النشر أشياء، ونسبها إلى بعض تلك الكتب بخلاف ما فيه ... فتجشمت تحرير ذلك"[١١].

مثال ذلك ما ذكره إيهاب فكري في إدغام أبي عمرو: "ومن المعلوم أن الإدغام الكبير لا يأتي مع الهمز المحقق بل لابد فيه من الإبدال، وعليه فيكون ما أسنده ابن الجزري لأبي عمرو من كتاب كفاية أبي العز سواء من طريق السوسي أو الدوري عن اليزيدي هو الإظهار، ولا يصح أن نفتح كتاب الكفاية ثم نقول فيه إبدال الهمز دون أن نحقق من أي طريق ورد هذا الإبدال، ثم نقول يأتي الإدغام لأبي عمرو من كفاية أبي العز للدوري والسوسي لأن فيه إبدال الهمزة"[١٢].

ومثال ذلك أيضًا ما قاله الأزميري: "رأيت نسخًا كثيرة من المستنير ولم يتعرض لذلك التوسط في هذا إلا نسخة واحدة ذكر فيها أول سورة البقرة قال: روى العطار عن ابن سعدان عن سليم عن حمزة التوسط في لا ريب ونحوها، فعلى هذا لا يجب التوسط من المستنير لخلف وخلاد"[١٣].

---

(١) الوافي ص٢٩٥.
(٢) غيث النفع ص٣٢٢.
(٣) النشر ٢/٢٩٤.
(٤) ص١٤٩.
(٥) النشر ٢/٢٩٤.
(٦) ص٧٥.
(٧) ص٤٦.
(٨) ص٢١٧.
(٩) للاستزادة من الأمثلة ينظر بحث الدكتور سامي عبد الشكور ما زاده الإمام الشاطبي على التيسير من ص٥١ إلى آخر البحث.
(١٠) "تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة" ص٢٥.
(١٢) إتحاف البررة ص٥٠.
(١٢) الروض النضير ص١٠.
(١٣) الروض النضير ص١٤.

فتلخص عمل أهل التحرير في كتبهم على إعمال كل الأوجه الصحيحة من طرق ابن الجزري، ذكرها ابن الجزري في النشر أم لم يذكرها، اعتمدها في النقل أم لم يعتمدها، صرح بانقطاعها أم لم يصرح، قبل القراءة بها أم حكم بتركها، وقد كانت هذه خلاصة بحث الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه الموسوم "الأوجه المنقطعة أداء بين المحررين وابن الجزري"، تتبع فيها عمل المحررين على مواضع من النشر.

وقد اختلفت مناهج التحرير على النشر وطيبته، فما منعه أحدهم أجازه الآخر، وما ذكره أحدهم أهمله الآخر وهكذا، وقد طرق هذه المسألة الأستاذ الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه الموسوم "التحريرات على طيبة النشر بين الرواية والاجتهاد"، وتتبع فيه أسباب اختلاف المحررين والتي كان منها: اختلاف أفهام المحررين لنصوص ابن الجزري، الأخذ بكل ما صح من طرق النشر وإن لم يذكره ابن الجزري، الأخذ ببعض الأوجه الخارجة عن طرق النشر، فقد أحد كتب أصول النشر لدى المحررين، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى تغاير التحريرات وتضادها، بين إعمال وإهمال وأعطال، وإغفال، يخالف بعضها اشتراطات ابن الجزري ومنهجه المعتمد في تأليف الكتاب.

الأمر الثالث: حال اجتماع الأوجه وتقاطع الطرق، لقد كان لعلماء التحرير كلام في بعض مسائل القراءات حين اجتماعها مع بعضها البعض عن الإمام الواحد، كاجتماع البدل مع ذات الياء للأزرق، وإبدال الهمز مع الإدغام لأبي عمرو ويعقوب، وغنة إدغام اللام في المفصول رسمًا مع الإدغام لأبي عمرو ويعقوب، وإمالة شاء وجاء وخاب ورأى مع مد المنفصل لهشام، وغيرها من المسائل التي تتاح فيها أوجه وتمنع أوجه حال اقترانها مع بعضها البعض، وقيل أن الأصل فيه معتمد على النقل والرواية حسب زعمهم، ولم نر لهذه المسائل وامتناعاتها في كتب المتقدمين إلى عهد الإمام ابن الجزري ومن عاصره أصلًا.

لقد اعتمد في هذا المبحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وعليه يمكن تقرير ما يلي:

- بالنظر إلى مادة التحرير نجدها كلها قائمة على اختلاف الرواة عن الإمام، حيث تتبع المحررون طرق القراءة، وجهدوا أنفسهم في قبول ما جاء من طريق الإمام دون ما خرج به الراوي من قراءته على غيره.
- كانت تصريحات المحررين وتعقيباتهم على مواطن الزيادة كلها بقولهم: "كذا قال ابن الجزري"، "كذا قال المحقق"، "كذا قال في النشر"، يبرهن به على أن عمدة التحرير على حرز الشاطبي هو تصريحات الإمام ابن الجزري في النشر لا غير.
- والتحرير الحديث منصب على عمل الإمامين الشاطبي وابن الجزري في كتابيهما الشاطبية والنشر وطيبته، بمعنى أن التحرير بمعناه الحديث لم يعم طرق كتب الرواية والتي كانت أصولًا للنشر، ودون أن يلحق بطرق القراءة قبل الإمام الشاطبي رجوعًا إلى تعميد اختيارات الأئمة العشرة من قبل ابن مجاهد، فقد كانت اختياراتهم كما سلف مزيجًا من قراءات الصحابة رضوان الله عليهم ومن تبعهم من التابعين، لذلك يعتبر علم التحرير بمعناه الحديث مع ما فيه من مخالفة نهج الأوائل منهج قاصر.
- إن اضطراب المحررين في تحريراتهم، واختلاف أحكامهم، واستدراكاتهم على بعضهم البعض عبر القرون، وقصور مناهجهم، فما هو إلا لعدم وجود مرجعية ثابتة تحكمه، وخطوط عريضة يتم الوقوف عندها، وما هي إلى اجتهادات بنيت على بعض التصورات، فهو من العلوم التي بنيت على مفاهيم معينة ويبتعد كل البعد عن التأصيل والتقعيد.

المبحث الخامس: منشأ علم التحرير بمفهومه الحديث

بعد أن عُلم ارتكاز علم التحرير على كتب ابن الجزري، إما في تتبع ملاحظاته وتحريراته على الشاطبية، أو من خلال مقارنة عمله – أي ابن الجزري – في النشر بأصوله المعتمدة من كتب الرواية، فيمكن الجزم بأن علم التحرير نشأ بعد عصر ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) عليه رحمة الله.

فالمقصد كل المقصد من بحث هذا الفصل وعرضه الوصول للحقبة الزمنية التي نشأ بها الاهتمام بعلم التحريرات، ومن خلال تتبع أئمة التحرير وقادته بمفهومه الحديث يمكن الجزم كذلك بأنه نشأ بعد عصر ابن الجزري بقرنين أو ثلاثة قرون أو أكثر على يد الشيخ المنصوري (ت١١٣٤هـ)، والأزميري (ت؟)، والسيد هاشم المغربي (ت١١٧٩هـ)، والجمزوري، وخلف الحسيني (ت١٣٠٣هـ)، والشيخ رضوان المخللاتي (ت١٣١١هـ)، والشيخ المتولي (ت١٣١٣هـ)، والشيخ الخليجي (ت١٣٨٩هـ)، وتبعهم الشيخ الضباع، وعبد الفتاح القاضي (ت١٤٠٣هـ).

وقد قرر الدكتور سامي عبد الشكور في بحثه "التحريرات على الشاطبية بين القراءة والمنع" بأن نشأة علم التحريرات كعلم مستقل كان في أواخر القرن العاشر مع بداية القرن الحادي عشر.

وبعد حصر مصادره وتقدير تاريخ نشوئه يمكن بعد ذلك التفتيش عن الأسباب الداعية لنشأته، ومن ثمَّ استقلاله بمسار منفرد عما كان عليه الأوائل.

ونستطيع أن نعول على عدة أسباب خلفت الفجوة بين منهج المتقدمين في اختيار القراءة، ومناهج المتأخرين الذين جهدوا أنفسهم في تخليص الأسانيد من تركيب الأوائل، ويمكن إجمال الأسباب فيما يلي:

السبب الأول: تعقيبات ابن الجزري على المسائل التي خرج بها الشاطبي عن أصل كتابه التيسير:

فمن خلال دراسة أجراها الدكتور سامي عبد الشكور على تحريرات الشاطبية خرج بأن اعتماد المحررين في تحرير الشاطبية على ألفاظ ابن الجزري في النشر التي ذكر فيها أن القراءة أو الوجه خرج به المؤلف عن طريق كتابه أو مما زاد به عن الأصل، وكانت هذه التعقيبات السبب في نشأة علم التحرير بمفهومه الحديث.

يقول: "وفي تعبير ابن الجزري عن زيادات الشاطبي بقوله: "خروج عن طرقه" جاءت شبهة لمن بعده، هي: هل أراد ابن الجزري بقوله: خروج عن طرقه المنع من القراءة بهذه الزوائد للإمام الشاطبي، أم أراد مجرد التنبيه على أنها زيادات على كتاب التيسير للداني وأنها من طرقه الأخرى في غير التيسير كما فعل المحققون قبله؟"[(١)].

إلى أن قال: "فقد تبين لي من خلال الوقوف على كتب التحريرات على الشاطبية أن أصحاب التحريرات تعلقوا بألفاظ ابن الجزري، فمن ذلك قول الجمزوري في إدغام ابن ذكوان لقوله (وجبت جنوبها): "وليس سوى الإظهار في النشر يجتلى"[(٢)]، فدل ذلك على أن أصحاب التحريرات يقرؤون بالشاطبية من تحريرات النشر وتعقيبات ابن الجزري"[(٣)].

(١) ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير ص٢٥.

(٢) الفتح الرحماني ص٢٥١.

(٣) ما زاده الإمام الشاطبي في حرز الأماني على التيسير ص٢٥.

ويقول: "ومما زاد الأمر شبهة أن ابن الجزري صرح في بعض المواطن بعدم القراءة من التيسير والشاطبية، فقرن المحررون تصريح ابن الجزري بالمنع من القراءة ولفظ الخروج عن الطريق، فعلقوا على تصريحات ابن الجزري في مسائل الزيادة أو الخروج عن الطريق أحكامًا بالمنع"(١).

ومن الجدير بالذكر أن ابن الجزري لم يتتبع مسائل الخروج كلها فما كان من المحررين إلا المنع مما صرح به الامام ابن الجزري وإهمال ما أهمله مع أنهما في حكم الخروج عن الطريق سواء، وهنا يتجلى مقصود ابن الجزري من تعقيباته أن ثمة حاجة للتعقيب كرفع لبس ونحوه، ولم يكن مقصود ابن الجزري منها التضعيف أو المنع إلا في مواضع يسيرة، ولأسباب خاصة، كأن تكون الرواية خارجة عن طرق كتابه كحال بعض الوجوه التي أهملها من طرق كتب الرواية وقد كانت أصولًا لنشره، أو لم يتحقق فيها شرط كتابه.

مثال ذلك: قول صاحب النشر في رواية الشاطبي عن السوسي إمالة الراء في حرفي رأى: "وانفرد أبو القاسم بإمالة الراء ... فخالف سائر الناس من طرق كتابه، ولا أعلم هذا الوجه ورد عن السوسي من طريق الشاطبية ولا التيسير، بل ولا من طرق كتابنا"(٢)، فمنعه لأنه ليس من طرق كتابه.

وقال أيضًا في إمالة الياء للسوسي في قوله: (كهيعص): "وبالجملة فلا نعلم إمالتها عن السوسي في غير طريق من ذكرنا، وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية ولا في طرق كتابنا، ونحن لا نأخذ من غير طريق من ذكرنا"(٣).

وبما أن تعلق أصحاب التحريرات بتصريحات ابن الجزري في النشر على زيادات الشاطبية بأنها خارجة عن الطريق، فيمكن أن نعول على أن السبب في نشأة علم التحرير حمل عبارات ابن الجزري على غير مراده.

السبب الثاني: اختلاف التصور في معنى التحرير الذي قصده ابن الجزري والتصور الذي بنى عليه أصحاب التحرير مفهوم التركيب والتخليط، يقول ابن الجزري في معنى التحرير: "رفع إيهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرقًا بين الشرق والغرب"(٤).

فالتركيب الذي قصده ابن الجزري هو التخليط بين القراءات دون أخذ ورواية، لذلك لما حرر النشر اختبر سلامة الأسانيد وتحقق من تلقي الرواية واتصالها، رغم اختلاط قراءات الأئمة العشرة ورواتهم في الطرق عنهم، وفي تضخم الوجوه وتصاعدها وكثرة المرويات عن الإمام دليل على قبول ابن الجزري لتركيب الاختيارات عبر الخروج عن أصل الطريق طالما كان بنقل ورواية.

أما أهل التحرير ففهموا من لفظ التركيب في قول ابن الجزري: "وفائدة ما عيناه، وفصلناه من الطرق، وذكرناه من الكتب، هو عدم التركيب، فإنها إذا مُيِّزت وبُيِّنت ارتفع ذلك"(٥)، بأن التركيب هو تخليط القراءات وإن كان

(١) المرجع السابق باختصار ص٢٩.
(٢) النشر ٢/٤٥.
(٣) النشر ٢/٧٠.
(٤) النشر ١/٥٦.
(٥) النشر ١/١٩١.

بســـند ورواية، بل وحملوا كلام ابن الجزري في معنى التمييز على معنى التحرير بمفهومهم الحديث، يقول الجمزوري: "هذا التمييز والتبيين هو ما أسماه علماء القراءات بالتحريرات"(١).

السبب الثالث: وإن كانت ألفاظ ابن الجزري السبب الملموس الذي يمكن التعويل عليه في نشأة علم التحرير، إلا أن لمنشـــأ هذا الفكر بعد آخر، مهد الطريق لحمل ألفاظ ابن الجزري وتحريراته على غير مراده، وبناء أحكام القبول والمنع تجاهها، وهي الطريقة المســتحدثة في جمع القراءات، ومن شــرطه عدم التركيب(٢)، يقول ابن الجزري: "يشـــترط على جامعي القراءات أربعة شـــروط لابد منها، وهي: رعاية الوقف والابتداء، وحســـن الأداء، وعدم التركيب"(٣). وقد لجأ لهذه الطريقة أئمة القراءة طلبًا للاختصار وتخفيفًا على طالبه.

ومنع القراء من تركيب الأوجه في حال القراءة بالجمع هي التي جرت إلى الاعتقاد بتحريم التركيب، يقول ابن حجر: "فَلَوِ اشْتَمَلَتِ الْآيَةُ الْوَاحِدَةُ عَلَى قِرَاءَاتٍ مُخْتَلِفَةٍ مَعَ وُجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ جَازَتِ الْقِرَاءَةُ بِهَا بِشَرْطِ أَنْ لَا يَخْتَلَّ الْمَعْنَى وَلَا يَتَغَيَّرَ الْإِعْرَابُ ... وَقَدْ شَاعَ فِي زَمَانِنَا مِنْ طَائِفَةٍ مِنَ الْقُرَّاءِ إِنْكَارُ ذَلِكَ حَتَّى صَرَّحَ بَعْضُهُمْ بِتَحْرِيمِهِ، فَظَنَّ كَثِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ أَنَّ لَهُمْ فِي ذَلِكَ مُعْتَمَدًا فَتَابَعُوهُمْ، وَقَالُوا أَهْلُ كُلِّ فَنٍّ أَدْرَى بِفَنِّهِمْ، وَهَذَا ذُهُولٌ مِمَّنْ قَالَهُ، فَإِنَّ عِلْمَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ إِنَّمَا يُتَلَقَّى مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَالَّذِي مَنَعَ ذَلِكَ مِنَ الْقُرَّاءِ إِنَّمَا هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا قرأ برواية خَاصَّةٍ فَإِنَّهُ مَتَى خَلَطَهَا كَانَ كَاذِبًا عَلَى ذَلِكَ الْقَارِئِ الْخَاصِّ الَّذِي شَرَعَ فِي إِقْرَاءِ رِوَايَتِهِ، فَمن أقرأ رواية لَمْ يَحْسُنْ أَنْ يَنْتَقِلَ عَنْهَا إِلَى رِوَايَةٍ أُخْرَى كَمَا قَالَهُ الشَّـيْخ مُحي الدِّينِ وَذَلِكَ مِنَ الْأَوْلَوِيَّةِ لَا عَلَى الْحَتْمِ، أَمَّا الْمَنْعُ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَلَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ"(٤).

وفيه يشـــير إلى أن مفهوم جمع القراءة وطريقته في تجريد القراءات، والمنع من خلط الطرق والروايات هو الذي أوهم حرمة التركيب، حملًا على تحرز الأئمة من ذلك حال القراءة بالجمع.

بل وأنشأت طريقة الجمع والمنع من تراكيب الوجوه شبهة عند أهل التحرير، يقول الشيخ عبد الرزاق بن علي: "بعد أن اســتقر العمل بجمع القراءات في ختمة واحدة في حلل التلقي تشــعبت الطرق، وكثرت الأوجه، فاحتاج الأمر إلى تنظيم هذه القراءات، والتنبيه على عدم التركيب فيها، لأن من شـــروط الجمع عدم التركيب في القراءة الواحدة، وتمييز بعضـــها عن بعض، وإلا وقع فيما لا يجوز، وقراءة ما لم ينزل، وهذه هي مهمة المحررين، وهم الذين ألفوا في التحريرات وصنفوا فيها نظمًا ونثرا"(٥).

---

(١) الفتح الرحماني ص١٩.

(٢) يقول ابن الجزري: "فَإِذَا أَحْكَمَ الْقِرَاءَاتِ إِفْرَادًا وَصَـارَ لَهُ بِالتَّلَفُّظِ بِالْأَوْجُهِ مَلِكَةً لَا يَحْتَاجُ مَعَهَا عَلَى تَكَلُّفٍ وَأَرَادَ أَنْ يُحْكِمَهَا جَمْعًا فَلْيُرِضْ نَفْسَـهُ وَلِسَـانَهُ فِيمَا يُرِيدُ أَنْ يَجْمَعَهُ وَلْيَنْظُرْ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْخِلَافِ أُصُـولًا وَفَرْشًـا فَمَا أَمْكَنَ فِيهِ التَّدَاخُلُ اكْتَفَى مِنْهُ بِوَجْهٍ وَمَا لَمْ يُمْكِنْ فِيهِ نَظَرَ فَإِنْ أَمْكَنَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ بِكَلِمَةٍ، أَوْ بِأَكْثَرَ مِنْ غَيْرِ تَخْطِيطٍ، وَلَا تَرْكِيبٍ اعْتَمَدَهُ وَإِنْ لَمْ يُحْسِـنْ عَطْفَهُ رَجَعَ إِلَى مَوْضِـعِ ابْتَدَأَ حَتَّى يَسْـتَوْعِبَ الْأَوْجُهَ كُلَّهَا مِنْ غَيْرِ إِهْمَالٍ، وَلَا تَرْكِيبٍ، وَلَا إِعَادَةِ مَا دَخَلَ فَإِنَّ الْأَوَّلَ مَمْنُوعٌ وَالثَّانِيَ مَكْرُوهٌ وَالثَّالِثَ مَعِيبٌ، وَذَلِكَ كُلُّهُ بَعْدَ أَنْ يَعْرِفَ أَحْرُفَ الْخِلَافِ الْجَائِزِ فَمَنْ لَمْ يُمَيِّزْ بَيْنَ الْخِلَافَيْنِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَا سَـبِيلَ لَهُ إِلَى الْوُصُـولِ إِلَى الْقِرَاءَاتِ، وَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يُمَيِّزَ بَيْنَ الطُّرُقِ وَالرِّوَايَاتِ وَإِلَّا فَلَا سَـبِيلَ لَهُ إِلَى السَّـلَامَةِ مِنَ التَّرْكِيبِ فِي الْقِرَاءَاتِ". النشر ١٩٩/٢.

(٣) النشر ٢٠٤/٢.

(٤) فتح الباري ٣٨/٩.

(٥) تأملات حول تحريرات العلماء للقراءات المتواترة للشيخ عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم موسى ص١١.

ويظهر من كلام الشـــيخ أن الأئمة لما منعوا من تركيب الحروف أثناء جمع القراءات ظُنَّ أن الســـبب نزول الروايات على هذا النحو الذي اسـتقر عليه حال القراءات العشـر لا ضـبطًا للقراءة وتمييز طرقها، ويمكن عدُّ هذه الشبهة سببًا آخر في نشأة علم التحرير.

وبلا شـك فإن كل تلك العوامل أكملت بعضـها البعض، وتواطأت بشـكل فعال في تكون هذا المفهوم الذي نشأ على إثره علم التحريرات بمفهومه الحديث.

واعتمد في هذا المبحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، وعليه يمكن تقرير ما يلي:

- يعتبر علم التحرير بمعناه الحديث من العلوم الحادثة، حيث نشـأ في أواخر القرن العاشـر وبداية القرن الحادي عشر على يد الشيخ المنصوري والأزميري والسيد هاشم والجمزوري وخلف الحسيني والشيخ رضوان المخللاتي والشـيخ المتولي والشـيخ الخليجي ومن تبعهم كالشـيخ الضـباع وعبد الفتاح القاضـي وغيرهم من أئمة التحرير الحديث.
- من الأسباب التي أدت إلى نشـأة علم التحرير ألفاظ ابن الجزري ومصـطلحاته في النشـر، والسبب الذي أدى إلى حمل تلك الألفاظ على غير مراد قائلها هي المفاهيم التي أحاطت بجمع القراءة وتشكلت على غراره.
- جملة ما عمله ابن الجزري في النشـر هو تتبع طرق القراءة من كتب القراءات المسـندة، ثم عزا كل وجه أو قراءة أو رواية وأسندها إلى أصلها، فلما منع من بعض زيادات الشاطبية وغيرها كان سبب المنع إما أنها خارجة عن طرق كتابه، أو لم تثبت عنده من طرق صـحيحة، ولم يمنع منها لمجرد أن خرج بها الشـاطبي عن أصـل كتابه، حيث لم يكن المنع عنده على اطلاقه في زيادات الشـاطبي التي خرج بها عن التيسـير، لتنوع أحكامه ومواقفه حيالها.
- تركيب القراءات عيب صناعي، وليس عيب شرعي، ومنع القراء منه في حال القراءة بالجمع هو الذي أدى إلى توهم حرمته، وقد قلد الفقهاء في أحكامهم أحكام أهل القراءات، بحجة أن أهل كل فن هم أعلم بفنهم.

المبحث السادس: رأي الباحث

بعد اســتعراض معنى الاختيار ومراحل تطوره ومعرفة حقيقة تاريخه، فإن الســبب الذي يعول عليه حقيقة في نشـأة علم التحرير هو الجهل بمراحل ضـبط الرواية، وقصـور عما كان في كتب الدراية من رصـد لتاريخ القراءة، والذي يعد المرساة في تأصيل علم القراءات، والإحاطة بأبعاد مسائله.

لقد كان الاختيار من بين أوجه القراءة متاحًا للقراء في الزمن الأول، نتج عنه تقاطع الطرق وتشـــعب أوجه القراءة وتفرع أسـانيدها حتى ضـبط الأئمة ذلك باختيارات الأئمة العشـرة ورواتهم خوفًا من انفلات الأمر وضـياع زمام انضباطه.

ولكن لما كان الأصـــل في الأمر الجواز فقد كان الباب مواريًا أمام الرواة والســـاحة عامرة دام أنه في نطاق اختيارات الأئمة العشـرة، فيأتي الراوي أو طريقه ليختار أوجهًا خارجة عن قراءة شـيخة وامتداد اسـناده من شـيخ آخر هو أحد العشـــرة أو من يروي عنهم فيضـــمنه روايته أو طريقه، ولا يزال هذا العرف الإقرائي ممتدًا متاحًا، والأوجه في طيبة النشـر وتشـعب الطرق عن الأئمة العشـرة ورواتهم خير شـاهد على هذا فكلها نشـأت بدافع الاختيار والاعراض عن وجه من الوجوه قرأ بها شـيخه إلى قراءة شـيخ آخر، وجملة عمل ابن الجزري أنه جعل عن كل راو أربعة طرق مغربية ومشرقية ومصرية وعراقية من سبعة وخمسون كتابًا مسندًا في العلم، تفرع من هذه الطرق

الثمانون نحوا من ألف طريق نظمها في طيبته، وقد كانت هذه الطرق المتشعبة عن الأئمة العشرة محل تحرير ابن الجزري في النشر، وكلها بالغ حد الصحة.

ويتجلى كذلك في اختيارات مؤلفي كتب الرواية، فالإمام الشاطبي مثلًا له أوجه كثيرة ليست من طريق أصله، صح إسنادها فاستحبها ووقع عليها اختياره، وضمنها حرزه، وتلقتها الأمة بالقبول، وظلت الحال كذلك إلى خاتمة المحققين المعروف بابن الجزري ومن بعده بقرنين أو ثلاثة، وبعد ذلك تنكست الجهود، وأخذت بعضها مسارات أخر.

وكما تم تحقيقه فإن عبارات النشر وغيره من شارحي المنظومات بأن هذه القراءة من زيادات القصيد، أو ليست من طريق فلان، أو خرج فلان عن طريق شيخة وغيرها من العبارات ذات المضمون الواحد اعتقد المحررون من المتأخرين أن المقصود من التحرير منع القراءة بها، وهي كثيرًا ما ترد في كتب المتقدمين والمتأخرين بمقصد تفنيد الطرق وبيان وجه مجيئ القارئ بالقراءة كنوع من الإعذار والتصحيح لوجهه المختار، وللتجرد من الاطلاع عن تاريخ القراءة، ولتحمل الألفاظ الكثير من المعاني أبعد المتأخرون في فهم المراد منه، وظنوا أن المقصود بتلك العبارة التحرير الذي ينتج عنه التضعيف والمنع، فضيقوا الخناق على قراء القرآن، وأطلقوا على منهج الأوائل في اختيار القراءة مصطلح التركيب والتلفيق، فخرج الأمر عن أصله المتعارف عليه، وسار علم التحقيق في غير الاتجاه.

والجذر الحقيقي الذي يضرب في عمق هذا التصور هو ظاهرة جمع القراءات، التي عمل فيها القراء على تمييز الأوجه، وحاذروا من إدخال بعضها في بعض بغية التميز، وجودة العرض في أداء الختم، فعمي الأمر على طلاب العلم فما عادوا يدرون ما المقصود بمفهوم الاختيار، ولم تعد تتسع ملكاتهم الفكرية الإحاطة بفعل الأوائل وفهمه على وجهه الصحيح إلا من رحم، نتج عن ذلك الفهم فتاوى بمنع تركيب القراءات منع تحريم لا منع كراه، وقد كان هذا المنع بعيدًا عن مقاصد الأوائل حين منعوها منع كراهة تحقيقًا لمصلحة أعظم، مقتصرًا على ما كان في سبيل الرواية.

أضف أن لهذا العلم المحدث جانب مظلم يتمثل في عدة أمور:

تعقيد علم القراءات وتصعيبه على طالبيه، فكيف هو الحال مع عزوف الطلاب عنه ورغبتهم عنه، وهو نوع خفي من الصد عن هذا العلم لكونه صعب المنال.

من العلوم التي أشكل ضبطها على طلاب العلم، فكان يلزم الواحد منهم على ما تكبده من حفظ المنظومات القديمة أن يحفظ منظومات المحررين ليضبط ما جاء فيها من تحرير وتعقيب ولن يجد إلى ذلك سبيلا لاختلاف آرائهم وتناقض أحكامهم.

أسانيد تلك الأوجه محرره ومضبوطة من قديم الزمان، ومجمع على قبولها، فيكون الاشتغال بعلم التحرير من قبيل الاشتغال بما لا ينفع.

لا يوجد مانع لغوي حتى يستدعي التعقيب أو التصحيح، ولا محظور معنوي يترتب على اختلال المعاني القرآنية، أو يمس بعض التشريعات، ففيه إشغال للمقبلين عليه وصرف هممهم عن عظائم المسائل إلى الاهتمام بصغائرها مع عدم وجود فوائد جليلة تذكر.

في اعتقاد صحته منزلق عظيم على معتقدات الأجيال، فهو بيئة خصبة لنشأة من يعتقد أن في تراكيب تلك الأوجه وامتناع بعضها مقاصد ربانية وإعجاز إلهي! وستأخذ منحى القداسة كحال رسم المصحف وغيره من علوم

القراءة لما حملت على التوقيف، حيث أقبل عليها جماعة من الأئمة في العصور الوسطى يستحثون الفكر لاستخراج الأسـرار الربانية والحكم الإلهية من وراء تلك الاختلافات في المرسـوم، إلى أن وفق الله جهابذة في هذا الزمان لتصحيح المفاهيم.

أضف إليه أن لعلم التحرير مزالق حقيقية، تتمثل في جانبين:

- فعلم التحرير بمعناه الحديث أثقل علم القراءات، فلم تعد المنظومات المجمع عليها من قبل الأمة كافية في الإحاطة بالعلم وضبطه، فعُسر على طالبه بإيجاب الإحاطة به، فخرج بذلك علم القراءة من التهوين والتيسير على الأمة إلى التعسير والتضييق، وعليه فإن هذا العلم يمس بمقاصد التشريع التي هي أصل في اعتبار الأحكام، وحد لا يجوز مجاوزته في مسائل الاجتهاد.
- وفي استحداث هذا العلم الذي كان دافعه الأساس استدراك المتأخر على المتقدم لاعتقاد خطئه وتقصيره، خرق لإجماع الأمة قرنين أو أكثر، حيث أجمعت الأمة على كتاب النشـر باعتباره جامع لأصـح ما جاء في كتب الرواية، والعمدة عند أهل الفن.

وفي ختام هذه الدراسة يجب التنويه على أنه لم يكن القصد من ورائها فتح باب الاختيار، وإنما مقصود ذلك تصحيح المفاهيم، وبيان الأمر وإيضاحه لسالكيه، والعودة بعلم القراءة إلى جادته، وحفظ حق أهل العلم وتقدير جهودهم، وإبعاد مظنة التقصير عنهم بعلوم حادثة، تنقض إجماع الأمة، وتأتي على مقاصد التشريع الإلهي.

والأمة مجمعة منذ القدم على اختيارات الأئمة العشرة سدًا للذريعة، ثم أجمعت على كراهة الاختيار على سبيل الرواية، حتى آل الأمر فيه على التحريم من جهة الكذب في الرواية والتدليس على الأمة، ونحن على ما اجتمعوا عليه لا نخرج عنهم، والله المستعان وعليه التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الخاتمة:

الحمد لله أن بلغني إتمام هذا البحث وإكماله، وأسأله جل في علاه أن يتقبل صالحه ويقيل عثرته، إنه على ذلك قدير وبالإجابة جدير.

ومن النتائج التي وصل إليها البحث ما يلي:

- لا يبتعد معنى الاختيار في اصطلاح القراء عن المعاني اللغوية التي تتردد بين الاصطفاء، والانتقاء، والتفضيل.
- لم يتطرق الأوائل لبلورة معنى الاختيار في التعريف الاصطلاحي، ولكنهم أوضحوا معالمه وأشاروا إلى حدوده وشروطه، وتركهم مبرر بأن المعروف لا يعرف.
- كان منهج الخلط بين القراءات وتركيبها منهجًا سائغًا عند المتقدمين، ويسمى اختيارًا، ومن بُعدٍ آخر رأى أهل التحرير من المتأخرين ضرورة تفنيد الطرق وإعادة هيكلة اختيارات الرواة، بمنع ما خرج به الراوي عن قراءة شيخة الذي يغلب عنه نقله.
- وبعقد مقارنة بين منهج الأوائل في اختيار القراءة، الذي يقوم على خلط الروايات وتركيب الوجوه على بعضها من غير اعتبار إلا لاتصال السند وسلامة الوجه في العربية، وموافقة المصحف المجمع عليه، وعمل المحررين الذي يعتمد على دراسة الأسانيد وتخليص الروايات والطرق من الخلط والمزج.
- إن عمل محرري أوجه القراءة يحوم في نطاق ما اختاره الأوائل وعُمِّد في كتبهم المشهورة، فلم يمنع علماء التحرير أوجهًا من غير الكتب المسندة، فهم في آخر الأمر يدورون في فلك الاختيارات التي اعتد بها الأوائل بعد

اختبار أسـانيدها وفحص رواتها، وانتهى الأمر بقبولها بل وإجماع الأمة عليها، فعملهم هذا فيه خرق للإجماع، مع ما فيه اتهام لهم بالتقصير في ضبط القراءة.

- عمل المحررين من المتأخرين كان منصبًا على حرز الشـاطبي، وكتاب النشـر وطيبته لابن الجزري، قاصـر عما قبله، وما دونه.
- لم يكن علم التحرير بمفهومه الحديث من العلوم القديمة كما ذهب إلى ذلك بعض المتأخرين، وبما أن كتب التحرير في غالبها تدور حول نشر ابن الجزري، وجميع روادها ممن عاشوا الحقبة الزمنية بعد عصر ابن الجزري، فيكاد يُجزم بأن نشأة علم التحرير كانت في أواخر القرن العاشر الهجري وما بعده.
- معايير قبول القراءة كانت في الأصل أسسًا للاختيار، وكانت تلك المعايير ضابط قبول الاختيار وشرطه، ثم صار إلى رفاهية فكرية، بحثًا عن الأجود والأحسن والأصح من بين المرويات الصحيحة.
- إن المتقدمين كان لهم قصد من منع الاختيار، خوفًا من تشعب الأسانيد وتعذر دراستها لا أن ذلك الفعل ممنوعا في عرف القراء، أو شريعة محرمة، وهو ما بلور مؤخرًا باسم التلفيق والتركيب.
- محل التحريم في مسائل التركيب في القراءات إن لم يكن موصولًا بسند عائد إلى الكذب في الرواية والتدليس على الأمة.
- عمل المحررون قائم على جانبين، الجانب الأول: في منع ما صرح ابن الجزري فيه بأنه من زيادات الشاطبي التي خرج بها عن أصل كتابه، والجانب الثاني: مقابلة النشر مع أصوله، وإعادة تحريره.
- اختيارات ابن الجزري والشاطبي ما هو إلا حق مشروع لهم كغيرهم من أئمة القراءة، وإن أحدًا من المتقدمين لم ينكر على الآخر اختياره، بخلاف مناهج محرري القراءات من المتأخرين فهم ينكرون الاختيار ويمنعونه، وكان أقل إعذار فيما خالف فيه ابن الجزري والشاطبي أصليهما بأن ذلك كان تحريرًا منهما.
- عمل المحررين كان مقتصرًا على عمل الشاطبي، وقاصرًا عما قبله، مع أن قراءات الأئمة العشرة قائمة على هذا الأساس، وهذا قصور في المنهج وخلل كبير، أضف إليه أن مناهجهم مختلفة، ومسائل الجائز والممنوع فيه اضطراب بينهم.
- تعقيبات المحررين الأوائل على مواطن الزيادة إنما القصد منه فحص الطرق والتحقق من مخارجها، ومعرفة مصادرها كنوع من الإعذار للقارئ وتصحيح روايته.
- تحول مسار القراءة بعد تعميد الإمام ابن مجاهد لاختيارات الأئمة العشرة، وبدأ هذا العرف الإقرائي ينحسر في اختيارات الأئمة العشرة ويدور في فلكها.
- أحد مقاصد التشريع من الإذن بالقراءة على سبعة أحرف التيسير على الأمة، حيث أبيح لها أن تقرأ بأي وجه شاءت ومتى شاءت دون التقيد بهيئات لتراكيب الوجوه، مما يعني أن علم التحرير يمس بمقاصد التشريع، ويأتي عليها.

المصادر والمراجع:

الإبانة عن معاني القراءات، تأليف الإمام مكي بن أبي طال القيسي. (ت:٤٣٧هـ). تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي. دار نهضة للطبع والنشر: مصر.

إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع، تأليف الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة. (ت٦٦٥هـ). تحقيق إبراهيم عطوة عوض، توزيع مكتبة عباس أحمد الباز: مكة المكرمة.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي. (المتوفى: ٤٦٣هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري. وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية: المغرب، عام النشر: (١٣٨٧هـ).

إيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، تأليف الإمام القباقبي، تحقيق أحمد شكري. دار عمار: (١٤٢٤هـ).

أحكام القرآن، المؤلف: القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي. (المتوفى: ٥٤٣هـ). راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية: بيروت، لبنان، ط٣، (١٤٢٤/٢٠٠٣).

الإقناع في القراءات السبع، تأليف الشيخ الإمام أبي جعفر أحمد بن علي الأنصاري، المتوفى سنة (٥٤٠هـ)، تحقيق الشيخ أحمد فريد المزيدي، من منشورات دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، (١٤١٩/١٩٩٩)

البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، لعبد الفتاح القاضي. دار الكتب: بيروت.

البرهان في علوم القرآن، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. (المتوفى: ٧٩٤هـ). المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (١٣٧٦/١٩٥٧)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، ثم صوَّرته دار المعرفة: بيروت، لبنان.

بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير. (الشرح الصغير هو شرح الشيخ الدردير لكتابه المسمى أقرب المسالك لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ مَالِكٍ)، المؤلف: أبو العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي (المتوفى: ١٢٤١هـ)، دار المعارف.

الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، صحيح البخاري، المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي): ط١، (١٤٢٢).

حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تأليف الإمام القاسم بن فيره بن خلف الشاطبي. (ت:٥٩٠هـ). راجعه وصححه وضبطه محمد تميم الزعبي. مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع: المدينة المنورة، ط٣، (١٤١٧/١٩٩٦).

حل المشكلات، تأليف: محمد الخليجي. مخطوط. مكتبة الإسكندرية: برقم ٢.

الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير، لمحمد المتولي. تحقيق خالد أبو الجود.

السبعة في القراءات لابن مجاهد، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف: القاهرة، ط٢، (١١١٩).

سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، تأليف أبي القاسم علي بن علي بن عثمان المعروف بابن القاصح. (ت: ٨٠١ هـ)، ضبطه وصححه وخرج آياته محمد عبد القادر شاهين: دار الكتب العلمية: بيروت (١٤٢٥/٢٠٠٤).

شرح الدرة المضية في القراءات الثلاث المروية، لأبي القاسم النويري، تحقيق الشيخ عبد الرحيم الطرهوني. دار الكتب العلمية: بيروت (١٩٧١).

طيبة النشر في القراءات العشر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (المتوفى: ٨٣٣هـ). راجعه وصححه وضبطه محمد تميم الزعبي. مكتبة دار الهدى للنشر والتوزيع: المدينة المنورة، ط٢، (١٤٢١/٢٠٠٠).

عمدة العرفان في تحرير أوجه القرآن، مصطفى الأزميري، تحقيق محمد المصري، عبد العزيز الزيات، مكتبة الجندي.

غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. (المتوفى: ٨٣٣هـ). مكتبة ابن تيمية: ط عني بنشره لأول مرة عام (١٣٥١) برجستراسر.

غيث النفع في القراءات السبع، تأليف الشيخ علي النوري بن محمد السفاقسي. (ت: ١١١٨هـ). تحقيق أحمد محمود الشافعي، دار الكتب العلمية: بيروت، ط١، (٢٠٠٤/.٢٠٠٤).

فتح الباري شرح صحيح البخاري، المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. دار المعرفة: بيروت، (١٣٧٩)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

الفتح الرحماني شرح كنز المعاني تحرير حرز الأماني، تأليف: سليمان الجمزوري، تحقيق: شريف العدوي. دار الكتب.

فتح الوصيد في شرح القصيد، تأليف أبي الحسن علي بن محمد السخاوي. (٦٤٣ هـ). تحقيق جمال الدين محمد شرف، مجدي فتحي السيد. دار الصحابة للتراث: بطنطا، ط١، (٢٠٠٤/١٤٢٥).

كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني، تأليف إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الجعبري. (٧٣٢هـ). دراسة وتحقيق قرغلي سيد عرباوي. مكتبة أولاد الشيخ للتراث.

لسان العرب. تأليف ابن منظر، دار صادر.

المجموع شرح المهذب، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف النووي. (المتوفى: ٦٧٦هـ). دار الفكر.

مجموع الفتاوى، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني. (المتوفى: ٧٢٨هـ). المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف: المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، (١٩٩٥/١٤١٦).

المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، المؤلف: أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي المعروف بأبي شامة. (المتوفى: ٦٦٥هـ). المحقق: طيار آلتي قولاج، دار صادر: بيروت، (١٩٧٥/١٣٩٥).

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. (المتوفى: ٢٦١هـ). المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. دار إحياء التراث العربي: بيروت.

معاني الأحرف السبعة، تواتره، مذاهب العلماء فيه، حقيقة مذهب الإمام الرازي، حل مشكله، جمع القرآن، مناقشات وردود، المؤلف: شيخ الإسلام الإمام المقرئ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن الرازي. (المتوفى:٤٥٤هـ). المحقق: حسن ضياء الدين عتر. دار النوادر: ط١، (٢٠١٢/١٤٣٣).

معجم اللغة العربية المعاصرة، تأليف: د أحمد مختار عبد الحميد عمر. (المتوفى: ١٤٢٤هـ). بمساعدة فريق عمل. عالم الكتب: ط١، (٢٠٠٨/١٤٢٩).

المفردات في غريب القرآن، المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني. (المتوفى: ٥٠٢هـ). المحقق: صفوان عدنان الداودي. دار القلم، الدار الشامية: دمشق بيروت، ط١، (١٤١٢).

النشـــر في القراءات العشـــر، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوســـف. (المتوفى: ٨٣٣هـ). المحقق: علي محمد الضباع. (المتوفى ١٣٨٠هـ). المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية].

الوافي في شرح الشاطبية، تأليف عبد الفتاح عبد الغني القاضي. (ت١٤٠٣هـــ). مكتبة السوادي للتوزيع: جدة، ط٥، (١٤٢٠/١٩٩٩).